الأختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

alikhtiar athaouri

revue mensuelle marocaine

العـدد 40 Nº | الثمـن PRIX : 2,00 F | شتمبـر SEPTEMBRE 1979

كلمة العدد

دخلت القوات المسلحة المغربية القسم الجنوبي من الصحراء المغربية، وأعلنت رسميا السيادة على هذا الجزء من التراب الوطني، وشكل هذا منعطفا بارزا في تطور الاحداث بالنسبة لقضيتنا الوطنية، كما أحدث ولاشك حماسا تلقائيا في نفس كل مواطن مغربي غيور على وحدة ترابه وشعبه.

لكن، بتجاوز الانفعال والحماس الاوليين: ماذا يمكننا أن نستكشف من وراء الاحداث الجارية حاليا والاوضاع الجديدة في الصحراء المغربية؟ هل من كمائن ومنزلقات تتربص بقضيتنا الوطنية من وراء هذا "الاسترجاع" الرسمي الذى قام به نظام رجعي عودنا على المساومة والخيانة والخدعة ؟ هل من شأن الافراح والحماس الفولكلورى الذى نظم حول "بيعة" سكان الداخلة ـ الذين أقر النظام سابقا أنهم محظ موريطانيين... ـ هل من شأن هذه المراسيم أن تكفـرّ عن النظام ماقام به من تآمر على جيش التحرير وتجزئة السيادة المغربية وتخل على أجزاء من التراب الوطني أزيد من عشرين سنة. فاقبال مجددا على التقسيم مع موريطانيا تحت رعاية الامبريالية الامريكية والاستعمار الاسباني؟ وبالتالي هل من مساومات جديدة تحضر في الـخـفـاء ؟

اننا اذ نطرح هذه التساؤلات والتخوفات نريد الحكم على الغيب، بل ان مايهمنا تسجيله هو أولا، أن الاحداث الراهنة لاتزيد للموقف الوطني الثورى الرافض لكل تقسيم أو تجزئة أو انفصال، الداعي الى استكمال السيادة الوطنية في ربط جدلي مع الصراع التناحرى مع الحكم المطلق وحلفائه الاجانب، لاتزيد هذا الموقف الا صحة وتأكيدا. وثانيا، أن النظام اذا كان قد اضطر الى ضم الجزء الجنوبي من الصحراء المغربية بعد فشل كل مساوماته مع الرجعية المحلية والامبريالية، فليتحمل الان مسؤولياته كاملة حتى النهاية لان الشعب المغربي لم ولن يقبل أية مساومات جديدة على ترابه وسيادته ووحـدتـه.

البقية على الصفحة ١١

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يعقد مؤتمره السادس عشر

تتويجا للنضال الدؤوب الذى خاضته الحركة الطلابية المغربية من أجل رفع الحظر عن منظمتها العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتثبيت هياكلها التنظيمية وتوضيح توجيهها وبرنامجها، انعقد المؤتمر السادس عشر الذى يعتبر في حد ذاته مكسبا أساسيا للحركة الطلابية المغربية.

وما في شك أن المؤتمر قد واجه مختلف الاشكالات السياسي منها والتنظيمي، وعرف شتى الصراعات، الموضوعي منها والذاتي، الناتجة عن تركيب الحركة الطلابية نفسها ـ وتمكن في نهاية المطاف من صياغة الاجوبة والمواقف المتعلقة بأهم القضايا التي تعيشها المنظمة الطلابية.

وفي انتظار أن نستكمل كل المعطيات حتى نتمكن من تقييم شامل لاشغال المؤتمر السادس عشر نتقدم في هذا العدد بعرض عن تطور الحركة الطلابية منذ قرار الحظر الجائر ـ انظر ص ٥ ـ ولنا عودة للموضوع في العدد المقبل.

تعزيـة

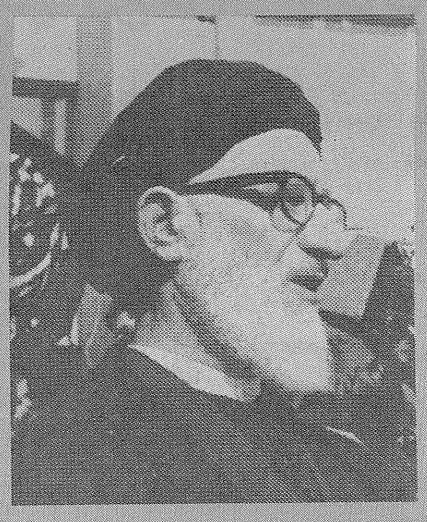

توفي يوم الاحد ٩ شتمبر الامام المجاهد آية الله الطلقاني على اثر نوبة قلبية. وفي هذا الظرف الاليم نتقدم بأحر التعازى لكل التقدميين الايرانيين ولكافة الشعب الايراني في فقدان قطب من أقطاب ثورته ضد الطغيان والاستبداد.

لقد سخر الامام حياته لخدمة قضايا شعبه، حيث بدأ يقاوم السلالة الشاهنشاهية منذ أن كان طالبا، وهو أحد الائمة الذين عانو ويلات القمع في شخصهم. قضى الامام الطلقاني احدى عشرة سنة في سجون الشاه. أطلق سراحه في أكتوبر ٧٨ في أوج الانتفاضة الشعبية في ايران، وكان في استقباله لدى خروجه من السجن ما لايقل عن ٢٥٠ ألف مواطن. وقد كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى الجماهير الايرانية ويكن له التقدميون والثوريون في ايران احتراما وتقديرا كبيرين. وهو المناضل الفذ الذى كرس حياته للنضال والتضحية من أجل انتصار الحرية والعدالة.

أصدر المناضلون الاتحاديون المعتقلون بسجن القنيطرة بيانا سياسيا هاما حول التطورات الاخيرة في قضية الصحراء المغربية، أكد مسؤوليات النظام في المأزق الراهن، كما أوضح خطيئة وخطورة الاطروحة الانفصالية من جهة، وخطيئة وممارسة بعض القوى الوطنية التي اختارت مساندة النظام والتبعية له. ـ في الصفحة الاخيرة نص البيان ـ

المسؤولية تقع على من سمح لموريطانيا بالتطفل على الصحراء المغربية

على اثر توقيع موريطانيا على ماسمي باتفاق الجزائر، تعالت صيحات التنديد والاستنكار من الجانب المغربي. وقد ركزت هذه الصيحات على "الموقف الموريطاني اللامسؤول" و "سياسة الهروب والفرار" ..الخ ان تطاول موريطانيا على ترابنا الوطني والسماح لنفسها بالمساومة بسيادتنا الوطنية أمر لايمكن أن يلقى من جانب الشعب المغربي سوى الاستهجان والرفض. غير أن مايجب التذكير به اليوم لتحديد المسؤوليات في تدهور الوضع وترديه، هو أن اللوم لايقع على موريطانيا. ففاقد الشيء لايخسر في المتاجرة به. ان اللوم والمسؤولية تقع على من فتح الباب على مصراعيه أمام موريطانيا للتطفل والتطاول على الصحراء المغربية.

لقد شرحت جريدتنا غير مامرة، خطورة اتفاقية مدريد وانعكاساتها السلبية المحتومة على مصير سيادتنا الوطنية والشعبية. ذلك أن التسليم لموريطانا بجزء من التراب الوطني، فضلا عن كونه خيانة وطنية وتنازلا خطيرا، يشكّل تشكيكا في مغربية الجزء الاخر. والادهى من ذلك أنه كرس الزج بقضيتنا الوطنية في سوق المساومة والمقايضة. ان هذا التذكير ضرورى بالنسبة لاولئك الذين يرددون اليوم: "وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم".

لقد توج مؤتمر القمة الافريقي الاخير وتوقيع "اتفاقية الجزائر" سقوط اتفاقية مدريد على رؤوس أصحابها. وقد تكون في الوضع الجديد جوانب ايجابية على المدى البعيد، وبخاصة فيما يخص ضمان وحدة ترابنا وشعبنا، لكن ما لايجب أن يغيب عن الاذهان هو أن معادلة المساومة لازالت هي المتحكمة في القضية. فأجواء التوتر الحالية تسمح بوقوع كل الاحتمالات الممكنة بما فيها احتمال توسيع رقعة الانفجار وصولا الى حرب حقيقية بكل انعكاساتها الخطيرة الحاضرة والمقبلة. كما أنها تسمح، بالتالي، بكل الحلول الممكنة تبعا لموازين القوى ومصالح القوى الاستعمارية.

ان الادانة يجب أن توجه أساسا الى عقلية وسلوك المساومة والاصرار على غياب المساهمة الشعبية الفعلية والفعالة وبالخصوص توفير مقومات هذه المساهمة على مستوى الحريات الديموقراطية والجوانب المطلبية الاقتصادية. فما دام "التحرير" لايهدف سوى خدمة مصالح النظام من جهة، وما دامت قضية التحرير تؤخذ بالقفز على معطيات الصراع الاجتماعي من جهة ثانية، وبغض النظر عن مصالح الشعوب والجرى وراء المصالح الضيقة الانية من جهة ثالثة..فان خطر الزج بمنطقة المغرب العربي ككل في متاهات وخيمة العواقب، سيظل خطرا ماثلا.

ان ضمان السيادة الوطنية والشعبية، وضمان وحدة الشعب والتراب شمالا وجنوبا، يكمنان في الاعتماد على الجماهير الشعبية الواعية، لا لمصالحها الانية في تحرير الصحراء المغربية والجيوب المحتلة في الشمال، ولكن لمصالحها المرحلية التاريخية الكامنة في حل التناقض الاساسي كذلك. ان التغافل عن هذا الربط، والتضحية بالاستراتيجية جريا وراء التكتيك، يؤدى حتما الى مراهنات خاطئة وخطيرة، كتلك التي تمت بالامس عند ابرام تحالف مع النظام الموريطاني.

أين نحن من "إيجابيات اتفاقية مدريد"؟

عندما أقبل النظام الرجعي على المساومة مع الاستعمار الاسباني والامبريالية، عبر الامضاء على "اتفاقية مدريد" التي تم بمقتضاها تقسيم التراب الوطني مع موريطانيا، واختلاق حدود جديدة على الطريقة الاستعمارية، وتوزيع الخيرات بما فيه خدمة المصالح الاجنبية.. عندها وقف المناضلون الوطنيون الثوريون يندددون بـ"الاتفاقية الثلاثية" باعتبارها اتفاقية استعمارية جديدة – مضمونا وشكلا – وتشويها لقضيتنا الوطنية وافراغا لها من كل مضمون وطني تقدمي.

ان التشبث بهذا الموقف المبدئي المنطلق من أن "لامساومة على القضية الوطنية ولاتجزئة لها ولاتقسيم ولا اقتسام"، قد شكل العمود الفقرى للممارسة الوطنية الثورية اتجاه القضية الوطنية التي اتسمت بالانسجام والتباث سواء بالنسبة لهذه القضية نفسها أو بالنظر الى علاقتها الجدلية بالاوضاع الداخلية والصراع الاجتماعي الذى يتواجه فيه الشعب المغربي مع نظام يسهر بطبيعته وممارسته على امتداد المصالح الاستعمارية الامبريالية داخل بلادنا.

واذا كان من العادى والمألوف، أن يقبل مثل هذا النظام على المساومة والتقسيم مع حلفائه الرجعيين، فلقد كان من الغريب أن تقف بعض القيادات الوطنية ذلك الموقف المندمج موضوعيا وعمليا في سياسة النظام وممارسته.

فضمنهم من "تسلح" بالواقعية (الى أين؟)، ليبادر حتى قبل النظام بالتمهيد للاتفاقية عبر المشاورات التي جرت بين الوفدين المغربي والموريطاني بنيويورك والتي تم بموجبها المصادقة العملية على الاتفاقية بدفع ومبادرة من عناصر بارزة في الحركة الوطنية.. ومنهم من تجرد من الحد الادنى من القناعات الايديولوجية والاستراتيجية، ليتشبث فقط بحبل التكتيك ويعلن أن ماحدث من تقسيم ومساومة هو خطوة ايجابية جدا. ومنهم من اجتهد في التحليل والتنظير لتبرير التراجع والانسياغ عمليا في حلبة "الاجماع الوطني" المزعوم...

والان؟ أين نحن من كل هذا؟

ألم تكن مجمل هذه المواقف التي زكت السياسة الرجعية للنظام اتجاه القضية الوطنية مجرد تزكية مجانية لامبرر لها؟

ماهو مقابل الثمن الباهض الذى أدته هذه الحركة الوطنية من جراء هذه المواقف التي تضرب المبادىء الوطنية وتؤخر النضال الطبقي على حد سواء؟

ماهو مقابل الصراعات الهامشية والانشقاقات والازمات التي ترتبت عن المواقف المذكورة داخل الحركة الوطنية وأدت أحيانا – بل في جل الاحيان – الى تسبيق الصراع ضد الوطنيين الثوريين على النضال ضد الحكم؟

ألم يكن الخط الوطني الثورى المناهض للنظام واجماعه المزعوم الذى يشمل طبقة اقطاعية رأسمالية تجسد النفود الامبريالي في بلادنا، والمتشبث في نفس الوقت بشرعية مطلب الشعب المغربي في استكمال سيادته الوطنية شمالا وجنوبا، الرافض لكل انفصال أو تجزئة، هو الموقف الطبيعي السليم والصائب الذى كان من المفروض أن يتم حوله اجماع كل القوى الوطنية التقدمية؟

بالنسبة لنا فان الاجابات والخلاصات المستنتجة نظريا وممارسة، كلها واضحة وضوح الشمس... نرى فقط، ونحن نسعى ونعمل من أجل فسخ الاجماع الوطني تحت ظل النظام، وبناء الجبهة الوطنية الحقة بين كل القوى الوطنية المناهضة للامبريالية، أنه حان الوقت لاستخلاص العبرة والتقييم الموضوعي لكل موقف على حدة، ولاجدوى في ذلك للديماغوجية والذاتية، فالواقع عنيد، والاحداث والوقائع تشهد...

التحالف مع النظام في الميزان

هل التحالف مع النظام شكل عامل قوة بالنسبة للقضية الوطنية أو هو عامل ضعف؟

ان التبرير الاساسي الذى يرتكز عليه دعاة "الاجماع الوطني" مع النظام هو "ضرورة تجمع كل القوى التي لها مصلحة في استرجاع الصحراء المغربية لمواجهة خطر الانفصال وتكوين الدويلة"، ومن ثمة، وباعتبار أن النظام له مصلحة في استرجاع هذه الارض، وجب التحالف معه، بل وحتى تسليمه القيادة السياسية والديبلوماسية للتحالف.

وبالرغم من أن هذه المقولة المدهشة لاتستعدى كثيرا من الجهد لتبيان زيفها وفداحة خطئها، يجدر بنا التأكيد على الملاحظتين التاليتين:

أولا: اذا ما نظرنا للمسألة من الوجهة "النظرية"، نجد أن كل القوى الوطنية والتقدمية تجمع من خلال مواقفها وأدبياتها ـ التي تبلورت من خلال تجربة نضال مرير ضد النظام الرجعي ـ على نفس التحليل فيما يخص طبيعة النظام: انه نظام يمثل طبقة كومبرادورية مرتبطة عضويا بالامبريالية، وبالتالي فان هذا النظام يخدم المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وحتى العسكرية للامبريالية العالمية والاستعمار بشكليه القديم والجديد. فأبسط نظرة على هيكلة الاقتصاد الوطني تثبت هذا، وغزارة المواقف السياسية الرجعية للنظام في القضية العربية وقضايا افريقيا والعالم تزيدنا تأكيدا. أما اعتداءاته العسكرية على الشعوب في اطار مخططات امبريالية واضحة ومعلنة، فانها لاتترك أى مجال للشك.

فكيف يمكن أن التحالف مع مثل هذا النظام ـ حتى ولو من أجل استرجاع الارض ـ وتسليمه زمام المبادرة ونهج سياسة ذيلية تزكي وتجمّل كل مايقره من مساومات وخيانات؟ ألم يكن واضحا مسبقا أن النظام لن يخاطر بالتصادم استراتيجيا مع الاستعمار والامبريالية لان ذلك يهدد وجوده، وأنه لن يسلك سوى المساومة مع حلفائه.. وبالتالي فان التحالف معه سيقدف أيضا بالمتحالفين الى دائرة المساومة مع الرجعية والامبريالية؟

ثانيا: وحتى اذا ما افترضنا أن مقولة الاجماع الوطني لها مايبررها نظريا "وتحليليا"، فلنمتحن ذلك من خلال النتائج العملية الملموسة:

ـ ألم يكن التحالف مع النظام الرجعي وغياب خط متمايز عند قيادات الحركة الوطنية، هو العامل الاساسي الذى دفع الى اجماع شبه كلي للقوى التقدمية، عربيا وافريقيا ودوليا، ضد قضيتنا الوطنية ونفورها منها، وتقديم الدعم السياسي والديبلوماسي للمشروع الانفصالي؟

ـ ألم يكن الدور الاساسي الذى لعبه النظام في تمهيد خيانات السادات وتدخله العسكرى السافر في شؤون شعب زايير، ألم يكن التحالف معه وسكوت بعض القوى الوطنية على مثل هذه القضايا وعدم التمايز في ادانتها في وقتها.. ألم يكن كل هذا اساءة واضحة لقضيتنا الوطنية؟

ـ ومهادنة الاستعمار الاسباني، وتقبيل الاستعماريين، وتقديم الخد الايسر اذا ما ضربوا على الخد الايمن، ألم يقفز هذا التوجيه الرسمي للنظام المزكى من طرف "الاجماع الوطني"، بقضيتنا الوطنية من مطلب مشروع لشعبنا، يقتضي التعبئة الجماهيرية المناهضة للاستعمار والامبريالية، مناهضة حازمة توفر لنفسها وسائل النضال الضرورية، الى مجرد مسألة استيلام النظام للمنطقة ايداريا بالتفاهم والمساومة مع الاستعمار وتمتين أواصر الصداقة والتعاون معه، وتقديم المقابل، من تخل على الجزء الشمالي من ترابنا (سبتة ومليلية والجزر) بتصريحات رسمية واضحة، وكذا تقديم التنازلات الاقتصادية الباهضة، وفتح الباب واسعا لنهب خيرات المنطقة؟

ـ والتقسيم والتنازل على السيادة الوطنية واختلاق "الحدود الجديدة" بين المغرب وموريطانيا، ألم يشكل كل هذا تشويها لقضيتنا الوطنية وافراغا لها من مضمونها الشعبي، وبالتالي المزيد من تكتيل الرأى العام حول الاطروحة الانفضالية؟

خلاصة القول أن أى تحليل لمسألة الاجماع الوطني، سواء تناول المسألة من الوجهة السياسية أو العملية، سواء اجتهد في النظرية العلمية أو غيرها من تمسك بالواقعية..فانه اذا ماحتفظ فقط بحد أدنى من النزاهة لايمكن الا أن يصل الى نفس النتيجة: ان التحالف مع النظام في اطار الاجماع الوطني المزعوم قد ألحق أضرارا بالغة بقضية استكمال سيادتنا الوطنية شمالا وجنوبا، وأن هذه القضية ماكانت تصل لهذا المأزق الحرج الذى تعيشه اليوم، لو تحقق اجماع وطني متمايز يضع الخط الفاصل مع النظام ومساوماته وخياناته، ويمارس الطرح الوطني الشعبي الهادف الى تحقيق مطلب عادل ومشروع: تحقيق السيادة الوطنية للشعب المغربي بعد أن جـزّ الاستعمار ترابه وقسم جماهيره.

تحت غطاء قضيتنا الوطنية

تنسيق ثلاثي بين النظـام المغربي والنظام المصـرى واسرائيـــل.

صرح الرئيس المصرى علانية وبكل وضوح أنه سيتدخل عسكريا الى جانب النظام المغربي في حالة قيام حرب في الصحراء المغربية. ويكون بذلك قد أنزل الستار على خصوماته الشكلية مع حليفه الرجعي في المغرب، وأثبت أن التحالف يقوم على أسس موضوعية واستراتيجية، لاتنال منها الاشكالات الظرفية العابرة.

واذا أخذنا بعين الاعتبار أن موقف السادات هذا قد جاء على هامش لقاءاته التآمرية والخيانية مع العدو الصهيوني مجسدا في شخص الارهابي بيغين، واذا نظرنا الى الدور النشيط الذى يلعبه "اللوبي" الصهيوني داخل الكونغريس الامريكي وخارجه "دفاعا عن المغرب" ـ الى درجة كاد يصبح فيها الصهاينة هم أنشط الحلفاء الديبلوماسيين والاكثرهم فعالية ـ اذا ما أخذنا بعين الاعتبار كل هذا، أدركنا أن الروابط والعلاقات المشبوهة التي أقامها النظام المغربي وحافظ عليها مع الكيان الصهيوني هي أيضا علاقات استراتيجية موضوعية، وبالتالي فان التحالف بين الانظمة الثلاث (المغربي والمصرى والاسرائيلي) هو تحالف موضوعي أقامته هذه الانظمة الرجعية في اطار خدمة المخططات الامبريالية وتنفيذها وضرب طموحات الشعوب في التحرر الحقيقي والتقدم.

أما قضيتنا الوطنية المشروعة فانها بعيدة كل البعد عن هذه الاجواء، والنظام المغربي وحده يتحمل مسؤولية التستر وراءها واستغلالها خدمة لاغراض استراتيجيته القائمة أساسا على العمالة والتبعية ضدا في مصالح جماهيرنا الكادحة.

جمعية العمال المغاربة بهولندا : تأسيس فرع جديد بمدينة روتيردام

في شهر مارس الماضي قام العمال المغاربة بمدينة روتيردام الهولندية بتأسيس جمعيتهم : جمعية العمال المغاربة بهولندا ــ فرع روتيردام . وما من شك أن تصدى العمال لهذه المهمة لم يكن وليد ساعته ولامبادرة عابرة. بل جاء تأسيس الجمعية لتلبية حاجة ملحة. ذلك أن وضعية الجالية المغربية في مدينة روتيردام لاتختلف في الكثير من جوانبها عن أوضاع الجالية في هولندا ككل. حيث أن هذه الاوضاع تتميز بتراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي لاتجد حلا لها في المدى القريب على الاقل. ولعل أبرز هذه المشاكل :

١ ــ أن الجالية المغربية مهددة بفقدان شخصيتها الوطنية. فهي فضلا عن أنها تعيش خارج الوطن الام وما يترتب عن ذلك من انقطاع عن ثقافة وتربية مجتمعنا، تواجه خطة محبوكة تستهدف بها الدولة الهولندية دمجها في المجتمع الهولندى بشكل تام وخاصة عندما يتعلق الامر بما يسمى بالجيل الثاني، أى أبناء العمال المهاجرين. وان المساعدات والمجهودات التي تبذلها الحكومة الهولندية على صعيد الهجرة تتمحور كلها حول هذا الافق الاستراتيجي.

٢ ــ ضياع الشبيبة المغربية في الشوارع وتعرضهم لكل أنواع الانحرافات المتواجدة داخل مجتمع استهلاك كهولندا.

٣ ــ الاساليب الاستغلالية التي تمارسها السلطات المغربية في الخارج كما هومعروف وبخاصة عن طريق وادياتها. فهي بدل أن تقدم المساعدات وكل الخدمات المطلوبة للجالية في ظروف حسنة، تزيد في تعقيد المشاكل وتجد في كل مسألة مجالا للربح والاستغلال (البطاقة الوطنية الجوازات الجديدة ...الخ).

٤ ــ ومما زاد في الطين بلة هو غياب الاطار النقابي السليم القادر على جمع المغاربة وحشد طاقاتهم للدفاع عن مطالبهم. في وسط هذا الفراغ برزت بعض المجموعات تدعي الدفاع عن العمال الاجانب عموما والمغاربة خصوصا. لكن هذه المجموعات لا يهمها من بعيد أو قريب الدفاع عن مصالح العمال الاجانب بقدر ما يهمها استغلال الفراغ النقابي للحصول على المساعدات المادية المخصصة مبدئيا لانشطة الاجانب. حيث أن هذه المجموعات تستغل هذه المساعدات لمآربها ومصالحها الشخصية. ان هذه المجموعات لاتختلف في شيء عن أرباب العمل لا من حيث الاساليب ولا من حيث الممارسات. فالعامل الاجنبي يجد نفسه مستغلا من كل الاطراف : من جهة الباطرنات في عمله، ومن جهة المرتزقة باسم مساعدته، ومن جهة الاجهزة البوليسية كالوداديات.

ان هذه الوضعية المزرية هي الدافع الاساسي وراء مبادرة العمال المغاربة لتشكيل الجمعية. ان هذه المبادرة قد أعطت متنفسا حقيقيا للمغاربة القاطنين بروتيردام، كانوا في أمس الحاجة اليه. وقد تمكنت الجمعية بالفعل، وفي ظرف وجيز، من تكسير الطوق المحكم على الجالية وادماجها شيئا فشيئا في أنشطتها. وقد ظهر ذلك واضحا من خلال المساهمات الكثيفة التي عرفتها الانشطة المختلفة التي قامت بها الجمعية التي عبرت عن الثقة المتزايدة التي تحظى بها في صفوف الجالية.

الشيء الذى انعكس كذلك على مستوى علاقة الجمعية بالسلطت الهولندية المختصة بشؤون الهجرة. حيث أن هذه الاخيرة اضطرت الى أخذ الجمعية بعين الاعتبار والتعامل معها كجمعية لها تمثيليتها ووزنها.

أنشطة الجمعية

تركزت أنشطة الجمعية منذ تأسيسها، أى في ظرف شهور قلائل، على نقاط محددة تعكس آهتماماتها وأهدافها.

١) فتح ناد للعمال المغاربة بروتيردام. وهذه المسألة تستجيب لحاجتين هامتين: فالنادى من جهة باعتباره مقرا للجمعية، يسمح بضبط الاتصال اليومي بين مكتب الجمعية والعمال لمعالجة مشاكلهم المستعجلة (كتابة الرسائل الرسمية، قضايا السكن، مشاكل العمل، اصلاح المنازل...الخ) كما يوفر من جهة أخرى، مكانا لالتقاء العمال وتمكينهم من التعارف بينهم وممارسة مختلف الانشطة الثقافية والترفيهية..

وقد تمكنت الجمعية من الحصول على مقر بعد مجهودات واتصالات كبيرة.

٢) مشكل العمال العاجزين صحيا عن العمل. في هذا المضمار فتحت الجمعية باب التسجيل. وقد تجاوز عدد المسجلين في هذا الصدد الخمسون عاملا. وقد تكونت لجنة محلية خاصة لمتابعة هذا المشكل. كما قامت الجمعية بشن حملة اعلامية حول هذه القضية. وفي هذا المجال شاركت الجمعية في التظاهرة الوطنية يوم ١٩ ماى المنصرم المخصصة لهذا المشكل، وشاركت في المفاوضات التي تمت مع كاتب الدولة في الشؤون الاجتماعية.

٣) مشكل التعويضات العائلية: ان هذا من المشاكل التي تعاني منها جاليتنا، ذلك أن الاتفاقية الموقعة سنة ١٩٧٣ مابين الحكومتين الهولندية والمغربية والقاضية بتحويل التعويضات العائلية مباشرة الى المغرب عن طريق البنك (الخمينت بانك نيدرلند) هذه الاتفاقية المبرمة أساسا على شكوى الحكومة المغربية من الاباء، حيث اتهمت المغاربة بأنهم لما يخرجون الى الخارج ينسون أولادهم وعائلاتهم.

وقد كان رد الجمعية على هذاالاتهام المجاني: "انه اهانة كبرى لشعبنا وخصاله النبيلة في المحافظة على عائلته والدود عنها وعن أرضه وكرامته والمثل الشعبي يقول "الواحد كيموت على أولادوا أو على بلادو "... نقول ان أولادنا وعائلاتنا هم سبب خروجنا الى المهجر نتشرد فيه ونغرق فيه في بحر من المشاكل وذلك حتى نستطيع أن نضمن لهم العيش اللائق. واننا كمغاربة لانطلب من أحد كيفما كان أن يجعل نفسه في محل الوكيل علينا، ويلعب دور المحافظ والساهر على مصالحنا.. واذا كانت الحكومة المغربية فعلا تخاف على عائلاتنا من الضياع فاننا نطلب منها أن تنتبه فقط الى الاطفال المغاربة عامة والموجودين في الشوارع بدون دراسة ولا عمل."

ان الهدف الحقيقي للحكومة المغربية هو الاستفادة القصوى من التعويضات العائلية، لان المبالغ الضخمة التي تدخل عن طريق (الخمينت بانك نيدرلند) الى (الخمينت بانك ماروكو) أى نفس البنك، تتعطل كثيرا في البنك وتستعمل لتنمية الرأسمال الخاص واعطاء القروض للحكومة المغربية. والرأسمال الخاص يستعمل أموالنا عن طريق هذا البنك لبناء المنازل والفنادق السياحية... كل هذه الاشياء تقام بأموالنا ومن عرقنا ودمنا ولانستفيد منها شيئا لانحن كعمال مهاجرين ولاشعبنا بالداخل. ان هذا هو الهدف الثابت لدى حكومتنا من التعويضات العئلية. أما ادعاؤها الدفاع عن أبنائنا فهو كذب وبهتان.

أما المتاعب التي يخلقها لنا هذا الاتفاق فهي لاتحصى، حيث أن فروع الابناك لاتوجد الا في المدن الكبيرة وأغلبية عمالنا هم من البوادى المغربية وتفصلهم عن المدن مسافات عديدة (عشرات الكيلوميترات ان لم نقل المئآت) ونحن نعرف وسائل المواصلات المتوفرة عندنا، اذا أضفنا مشكل الامية التي تعوق عائلاتنا لمعرفة المبالغ المرسلة اليهم حيث يوقعون على مبلغ ويتقاضون مبلغا ناقصا عن المبلغ الاصلي.. وفي كثير من الحالات فانهم يقضون أياما في المدينة دون أن يتمكنوا من الحصول على شيء، وقد تدوم الحالة شهورا متعددة ... الخ.

٤ ــ المهرجانات الثقافية: من ضمن الانشطة الثقافية أحيتها الجمعية نشير الى مايلي :

ــ مهرجان ٢١ مارس ١٩٧٩. كان هذا المهرجان تدشينا لعمل الجمعية باعتباره أول أنشطتها. وقد تضمن هذا المهرجان التعريف بالجمعية وأهدافها، وعرضا مسرحيا وسهرة موسيقية.

ــ مهرجان ٢٨ ــ ٢٩ ــ ٣٠ أبريل. وقد نظم هذا المهرجان بمناسبة فاتح ماى، عيد الطبقة العاملة. وتضمن محاضرة حول تطور الحركة النقابية المغربية وعرض فيلم "شمس الضباع" وسهرات موسيقية وندوة حول الجيل الصاعد وعرض فيلم "الفحام".

ــ مهرجان العمال الاجانب أيام ٢٥ ــ ٢٦ ــ ٢٧ ماى. وقد شاركت في هذا المهرجان الى جانب الجمعية المغربية، جمعية "هيتيب" التركية ومنظمة "س.ن.ت" عن أمريكا اللاتينية وقد تضمن المهرجان أنشطة متنوعة وبخاصة أنشطة موجهة للاطفال.

ــ كما شاركت الجمعية في مهرجان ١٠ جوان الذى نظمته موءسسة الفن في روتيردام مشاركة فعالة وهامة.

هذه خطوط عريضة عن جمعية العمال المغاربة في روتيردام والانشطة التي قامت بها في الشهور القلائل الاولى التي تلت تأسيسها فهنيئا لعمال روتيردام بجمعيتهم ومزيدا من النضال والتلاحم.

الحركة الطلابية المغربية منذ قرار الحظر

حتى نرسم الملامح الاساسية للخلافات والنقاشات التي عرفتها الساحة الطلابية سنقسم ما عرفته من تطورات الى ثلاث مراحل . وسنعتمد في هذا التقسيم ، درجة التطور ، كمقياس ، هذا مع العلم أنه يمكن اعتبار ٧٤ ــ ٧٦ مرحلة واحدة هي مرحلة نهوض الحركة الطلابية التي تعتبر بأن على المؤتمر السادس عشر أن يرسي الاسس التي ستمكن الحركة الطلابية من الانتقال الى مرحلة استعادة دورها التاريخي ضمن حركة التحرر الوطني بفهم صحيح وسليم لطبيعة الحركة وطبيعة دورها حتى يمكن أن تتجنب مستقبلا مثل أزمة سنوات ٧١ ــ ٧٣ (حينما نقول أزمة نعني بها انحراف الصراع الديموقراطي عن ضوابطه التي كان ينبغي أن تحدد بوضوح) ، **علما بأن سنوات ٧١ ــ ٧٣ على مستوى عام : أي على مستوى وعي الحركة الطلابية ونضالها كانت تشكل مرحلة ضرورية بالنسبة لها حتى تفرز كل الممارسات غير السليمة** (أنا كانت مغلفة) **وتطرحها الى الخارج ، هذه الممارسات التي كانت أحد أسباب الازمة .**

المراحل التي مرت بها الحركة الطلابية منذ قرار الحظر

المرحلة الاولى : **المعركة ضد "الاصلاح الجامعي" أكدت تشبث الجماهير الطلابية بأوطم**

منذ سنة ٧٤ ــ ٧٥ بدأت الحركة الطلابية تتحرك وقد لعبت الظروف السياسية التي أقبلت عليها البلاد نتيجةهيمنة قضية الصحراء على الساحة الوطنية وما نتج عنها من سماح للاحزاب بالعمل والنشاط من جديد ، وقد رافق هذا التحرك الذى بدأت تعرفه الساحة الوطنية تحركا على مستوى الجامعة في شكل بداية طرح المشاكل النقابية واحياء ذكرى ٢٤ يناير وهي البدايات الاولى التي شهدتها الساحة الطلابية والتي يمكن أن نقول أنها تشكل **المرحلة الاولى** ، وهذه ميزاتها :

ــ أن الوعي النقابي والسياسي المتدني خلق صعوبات أمام تحركات الطلبة المناضلين (أغلبهم لم يعش ظروف وجود المنظمة) حيث تطلب الامر ، مثلا في كلية الحقوق بالبيضاء معركة طويلة من أجل السماح للطلبة فقط بأخذ الكلمة في القسم بعد أن كان لايسمح للاستاد باعطائهم الكلمة الا باذن من الادارة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان المحاولات الاولى من أجل تشكيل اطار التعاضدية ودورها كاطار نقابي مرحلة طويلة في كلية ككلية الحقوق بالدار البيضاء . وكمثال على ذلك يمكن القول بأنه على مستوى المناشير التي وزعت هذه السنة في الجامعة ، لم توزع في أى مرحلة لاحقة ومع ذلك لم يستطع الطلبة أن يشكلوا تعاضدية . هذا بالنسبة لكلية الحقوق بالبيضاء . بينما بالنسبة لكليتي الحقوق بالرباط وفاس والاداب بفاس وهي التي عرفت بقايا أطر مناضلة عايشت اطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتملك تجربة فقد شهدت عملية بناء التعاضديات هذه السنة ، بل انه في فاس توصل الطلبة الى تشكيل مجلس للقاطنين . ان تفسير ذلك هو كما قلنا مدى استمرارية وجود عناصر ذات تجربة من جهة ومدى استمرارية وجود تقاليد المنظمة ومعرفة الطلبة بمبادئها . ومن هنا نقول بأن أثر الحظر التعسفي كان قويا وأنه كان يتطلب عملا متواصلا خصوصا وأن المشكل يزداد كل سنة استفحالا بالالتحاق الكبير للطلبة الحاصلين على الباكالوريا والذين نتيجة غياب الوداديات كان ٩٠ في المائة منهم يجهلون حتى أنه كانت هناك منظمة موجودة تحت اسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . وقد ساهم في صعوبة العمل معارضة التيارات اليسارية لاى عمل يتصف بالشرعية .

في سنة ٧٥ ــ ٧٦ كانت المعركة أكثر قوة من السابق ، ولكن أحسن شروطا . ذلك أن الوزارة أصدرت قانون "الاصلاح الجامعي" الذى ينص على مجالس الكليات والجامعات وكان هذا القانون يهمش دور الطلبة بل ان شكل مشاركة الطلبة لم يكن محددا غير أن الطلبة استطاعوا في هذه السنة أن يشكلوا تعاضديات وجمعيات في أغلب الكليات والمعاهد . وفي الدار البيضاء مثلا استطاع الطلبة أن يشكلوا تعاضدية في شهر مارس وأبريل وكانت أول معركة خاضها الطلبة هي معركة حقهم في عقد تجمع عام حيث رفضت الادارة السماح للطلبة بعقد تجمع عام لمناقشة مشاكلهم مما اضطر الطلبة الى فرضه ولجوء الادارة الى استدعاء البوليس الذى اعتقل أعضاء التعاضدية بكاملهم ، وبعدها شن الطلبة اضرابا استمر حتى أفرج عن أعضاء التعاضدية ، وكان بعدها أن عقد الطلبة تجمعهم العام .

ويمكن أن نسجل أن النقاش في هذه المرحلة رغم طابعه النقابي الصرف ورغم أن الطلاب كانوا في أغلبهم يتجنبون النقاش في المسائل والقضايا السياسية ، فان الذى كان سائدا ومطروحا للنقاش بشكل جنيني هو الطرح القائل بأن استرجاع المنظمة ينبغي أن يتم ببناء الهياكل التحتية في مرحلة أولى تم مجلس التنسيق في مرحلة ثانية ، ثم النضال من أجل استرجاع المنظمة .

وحتى هذا الطرح لم يكن واضحا منه الا الشطر الاول وهو بناء الهياكل التحتية أولا أما ما بعد **فظل غامضا** ، ولم يقدم أحد على توضيحه بالشكل الكافي بل ان خلافا حادا كان في هذا الاتجاه بين الاستمرار في الاحتفاظ باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، الشيء الذى سيجعل المعركة في المرحلة الثانية بعد بناء الهياكل التحتية تتمحور حول اطلاق سراح أعضاء اللجنة التنفيذية والمجلس الادارى ، أو اعطاء اسم جديد للمنظمة ، الشيء الذى كان في نظر البعض سيسهل عملية اعادة المنظمة .

وحينما قلنا أن سنة ٧٥ ــ ٧٦ كانت من ناحية الشروط الموضوعية أحسن حالا ، فبالنظر للمعركة ضد "الاصلاح الجامعي" التي ساهمت في خلق جو النقاش والحوار داخل أوساط الطلبة .

علما بأن ضخامة المشاكل المادية المتعلقة ، سواء بالمنح أو بعدم توفر التأطير والتجهيز الكافي (كلية الحقوق مثلا كانت تعرف وجود ثلاث مراكز) قد ساهمت بشكل كبير في تقديم الوعي بالنضال النقابي لدى الطلبة .

في سنة ٧٦ ــ ٧٧ كانت معركة جديدة خاضتها الجماهير الطلابية وهي معركة لها أهمية بارزة في نضال الجماهير الطلابية وفي رفع الوعي النقابي والسياسي لديها ، حيث في بداية السنة الجامعية طلعت الوزارة على الطلبة بالمراسيم التطبيقية التي وفقا لها يمكن الطلبة أن يشكلوا تعاضدياتهم وبواسطتها يمكن أن يشاركوا في مجالس الكليات والجامعات .

ان هذه المراسيم جاءت لتعمل على تذييل دور الطلبة وضربه حيث يتضح من نصوصها أن الدور الاساسي والصلاحيات الاساسية تتمتع بها الادارة ، بحيث تشرف على انتخابات التعاضدية وتراقب اجتماعاتها ، الشيء الذى يفرغ التعاضدية من محتواها .

لذلك وجدت الجماهير الطلابية نفسها أمام معركة منذ البداية ، وهكذا فقد قاطعت الانتخابات المنظمة من طرف الادارة ، الشيء الذى أدى الى اعتقالات عمت كل من الرباط والبيضاء . ورغم ذلك ، لم تتراجع بل رفعت شعار التعاضديات الديموقراطية المناضلة التي عرفتها كل من الحقوق بالرباط والاداب بالرباط ، في حين ظل الفراغ يسود في البيضاء بالحقوق رغم المقاطعة التي تمت بالاغلبية الساحقة وذلك بالنظر الى أن الحملة القمعية كانت أشرس هناك . ويمكن القول أن الحوار والخلاف الذى دار هذه السنة يتمحور بالظبط حول قبول أو رفض المراسيم التطبيقية ، غير أنه حتى في الوقت الذى عبرت فيه الجماهير الطلابية عن رفضها ظل يتشبث بالمراسيم من قبل بها . وفي هذا الاتجاه تجدر الاشارة الى حقيقة أساسية هو أن الذين كانوا يقبلون بـ"الاصلاح الجامعي" نعتوا بخيانة الجماهير الطلابية وبالتخادل الشيء الذى كان ، من جهة يعمل على عزلهم ، ومن جهة أخرى يدفهم الى التشبث بموقفهم ، غير أن الحقيقة هو أن هؤلاء كانوا ينطلقون من تحليل خاطيء ، ينبني على أساس الدخول في الاصلاح ثم النضال من أجل تغييره غير أن غياب الحوار الديموقراطي وبالتالي الرفض القوى الذى لقيه الاصلاح من طرف الجماهير الطلابية جعلهم يظهرون بمظهر المتخادل رغم أنهم في تحليلهم كانوا ينطلقون من منطلق نضالي .

ان الحقيقة التي نريد الاشارة اليها هنا هي **أنه بدل ترسيخ الحوارالديموقراطي الذى وحده يمكن من تقوية جبهة النضال كانت ممارسة الهيمنة تفرض نفسها وتعمل على خلق الصراعات والخلافات الذاتية داخل الحركة الطلابية ، الشيء الذى كان يعمل على تراكم أسباب تمزق وحدتها ، والتي مارست بدورها تأثيرا على التطورات اللاحقة .**

غير أنه يمكن أن نسجل بشكل ايجابي قدرة الحركة الطلابية المغربية على فرض البديل الذى كانت ترفعه : **ألا وهو التعاضديات الديموقراطية المناضلة** ، وكان الدرس الذى استنتجته القوى المناضلة وكذا أعداء الحركة الطلابية **هو تشبث جماهير الطلاب بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب وبمحتواه النضالي الذى جسده تاريخيا .** وهذا ما استفاد منه أولئك الذين

كانوا يفكرون في تغيير اسم المنظمة. مما جعل النضال الطلابي يتقدم الى الامام ويفرض تراجع الوزارة وقبول الادارة التعامل مع التعاضديات الديموقراطية المناضلة المنضوية تحت لواء أوط م.

المرحلة الثانية : التنسيق الوطني يتجاوز قرار الحظر ويثبت الوجود الفعلي للمنظمة

مع سنة ٧٧ ــ ٧٨ دخلت الحركة الطلابية مرحلة جديدة، أصبحت فيها التعاضديات والجمعيات واقعا ملموسا في الساحة الطلابية ومنذ البداية كان التفكير يتجه نحو خلق اطار للتنسيق بين التعاضديات والجمعيات لان المرحلة لم تعد مرحلة الاقناع بجدوى التعاضدية أو الجمعية بل ان معركة الاصلاح خلقت هذه القناعة في أوساط الطلبة، وكانت المهمة الجديدة الملقاة على الحركة الطلابية هي مهمة التقدم في تطوير أشكال نضالها من أجل استرجاع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وبالطبع فان هذا التطويريتطلب توحيد وتنسيق هذه النضالات على المستوى الوطني كمهمة أساسية في تلك المرحلة ومن أجل تقديم نضال الحركة الطلابية على المستوى النقابي وعلى مستوى استرجاع المنظمة.

وقد كان أول اجتماع للتنسيق هو الاجتماع الذى ضم في البداية الجمعيات التي تمثل المدارس بمكناس وقد أخذت تعاضدية كلية الطب المبادرة وحضرت في هذا الاجتماع حيث وجدت مساندة من بعض الجمعيات ثم سرعان ما أصبح متفقا على ضرورة حضور كافة التعاضديات المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وقد شكل الاجتماع الذى عقد بالمدرسة المحمدية للمهندسين، رغم الخلافات والتعقيدات،التي عرفها، خاصة منها ما يتعلق بمسطرة العمل ــ حيث ظهرت طروحات جديدة في هذا الاتجاه تجعل من التعاضديات والجمعيات أجهزة منفذة بشكل ميكانيكي بحيث كان يطلب موافقة التجمع العام في كل كلية أو مدرسة على جدول الاعمال حتى يمكن قبول هذه التعاضدية أو تلك الجمعية للحضور في اجتماع التنسيق الوطني ــ خطوة مهمة في سبيل توحيد النضالات على الصعيد الوطني، تأكد ذلك في الاجتماع اللاحق الذى عقد بالمعهد العام للتجارة وادارة المقاولات هذا الاجتماع الذى صدر عنه بيان مهم يحدد طبيعة مجلس التنسيق الوطني ومهامه، خصوصا وأن التخوف السائد وسط جزء من الطلبة هو أن يتحول مجلس التنسيق الى لجنة تنفيذية. وهكذا سجل البيان أن مجاس التنسيق ليس بديلا عن اللجنة التنفيذية وأن مهمته ودوره تتحدد في النضال من أجل رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كما صدرت بيانات أخرى تتعلق بالمعتقلين وبالتضامن مع نضالات الشعب الفلسطيني.

على أى يمكن اعتبار هذا البيان خطوة جديدة في توضيح آفاق نضال الحركة الطلابية ذلك أنه حد من الخلط والغموض الذى كان يسود نتيجة تشكيل مجلس التنسيق، كما أوضح بشكل كافي طبيعة ودور هذا الاخير. وانطلاقا من هذا الاجتماع وفي الاجتماعات التالية تم الاتفاق على صياغة ملف نقابي وطني في اجتماع فاس، كما تم الاتفاق على اقامة يوم وطني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في شهر أبريل وفي آخر اجتماع للتنسيق الذى انعقد بالرباط في شهر ماى بالمعهد الزراعي لم تحضره كافة الجمعيات وحضرته كافة التعاضديات ، صدر بيان، وكان بمثابة برنامج يطرح حلولا لمجموعة من الاشكالات التي بدأت تشهدها الساحة الطلابية وعلى رأسها الانشقاق الذى عرفته فيدرالية أوروبا الغربية حيث جاء في البيان ضرورة تكوين لجنة منبثقة عن مجلس التنسيق الوطني من أجل حل هذا المشكل، كما طرح البيان مسألة أخرى سوف تهيمن على الحركة الطلابية هي مسألة عدم كفاية التعاضدية وعدم قدرتها على تعبئة أوسع الجماهير وبالتالي ضرورة خلق لجان الاقسام ذات طبيعة تطوعية وذات صلاحية تنفيذية . وتجدر الاشارة أن كلية الحقوق بالبيضاء هي أول كلية عرفت تكوين لجان تطوعية تعبوية الى جانب التعاضدية.

ويمكن أن نشير الى أن ما تميزت به هذه المرحلة وخصوصا في نهاية سنة ٧٧ ــ ٧٨ هو بداية الخلاف داخل الحركة الطلابية والذى عرف فيما بعد بالخلاف بين أنصار مجلس التنسيق **الفوقي** ومن يعمل من أجل تنسيق **قاعدى**. كما تميزت هذه المرحلة بأن بعض الكليات لم تتوصل الى اقامة تعاضدية رغم أنها في السنوات السابقة عرفت مثل هذا التنظيم، (كلية الاداب بالرباط وكلية الطب بالبيضاء مثلا).

ماذا يمكن أن نستخلص من تقييمنا لهذه المرحلة؟ :

١ ــ ان تشكيل مجلس التنسيق الوطني كمرحلة مهمة أدى الى بداية توحيد نضال الجماهير الطلابية على المستوى الوطني الشيء الشيء الذى بدا بوضوح في الاضرابات التضامنية التي شنتها كل الكليات والجمعيات مع كل من المعهد الزراعي والمدرسة الحسنية للاشغال العمومية.

٢ ــ ان واقع التنسيق نقل الحركة الطلابية من وضعية النضال المعزول المتشتت الى وضعية جديدة :وضعية البحث عن نضال موحد من خلال ايجاد ملف نقابي على الصعيد الوطني.

٣ ــ التركيز على الطابع الديموقراطي الذى كان مطروحا بالحاح ــ بدل التفكير في بلورته عمليا على المستويات الممكنة وذلك من خلال : التعبئة على مستوى الكليات ــ عن طريق الندوات، التعريف بأوط م، كان يفتقر الى مسطرة عمل مجلس التنسيق.

٤ ــ لقد وعت الجماهير الطلابية بأن المهمة الاساسية التي بقي انجازها مستقبلا، هي تطوير عمل التنسيق الوطني واعطائه دورا نضاليا أوسع ، الشيء الذى كان يعني أن قرار الحظر سيبقى حبرا على ورق ، وهذا ما انتبه اليه الحكم حين أسرع منذ بداية السنة الى رفع الحظر عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ومع رفع الحظر في شهر نوفمبر تكون الحركة الطلابية قد دخلت مرحلة جديدة هي التي عرفت صراعا حادا في أوساط الجماهير الطلابية حول طبيعة المهمة المركزية، وحول الشروط التي ينبغي توفرها، في اتجاه انعقاد المؤتمر الوطني السادس عشر.

وقبل أن نستعرض أهم القضايا التي كانت مدار نقاش حاد لابد من تقييم قرار رفع الحظر، والظروف التي أعلن عنها :

لقد تمكنت الحركة الطلابية المغربية من جعل وجود المنظمة شيئا ملموسا وكان منتظرا خلال سنة ٧٨ ــ ٧٩، أن تتقدم الحركة الطلابية في هذا الاتجاه، خصوصا وأن شعار النضال من أجل استرجاع المنظمة كان شعارا يوحد جميع القوى المناضلة.

المرحلة الثالثة : لقد كان الصراع ضروريا غير أن عدم وضوحه هو ما طبع النضال الطلابي وعمق أزمته

لقدجاءقراررفع الحظر نتيجة مباشرة لنضال الجماهير الطلابية وقدرتها على فرض أشكال هذا النضال ،التنظيمية والنقابية ، ونتيجة لعامل سياسي آخر وهو التدهور المتزايد والوضعية الحرجة التي أصبحت تعيشها القضية الوطنية.كما كان الهدف منه محاولة اجهاض المسلسل النضالي للجماهير الطلابية والذى مكنها من فرض وجود المنظمة في الواقع الملموس، وبالتالي كان الاعتماد في نجاح هذا المخطط على بداية الانشقاق الذى حصل في الخارج ، وأدى الخلاف الذى ساد الحركة الطلابية حول تقييم هذا القرار الى نجاح المخطط جزئيا ، بحيث في الوقت الذى أعلن فيه عن قرار رفع الحظر كانت جل التعاضديات والجمعيات لم تقدم استقالتها بعد ، الشيء الذى كان يمكن معه استدعاء مجلس التنسيق بعد قرار رفع الحظر والشروع في عملية التهييء لانعقاد المؤتمر الوطني السادس عشر وذلك بتوفير الشروط الضرورية لذلك.

ــ بدل هذا العمل تم التخلي عن مجلس التنسيق وبدأت عملية تجديد التعاضديات والجمعيات هذه العملية التي استغرقت مدة طويلة بل ان الاقتراح الذى نشرته مجلة أمفي (وهي مجلة تصدر عن جمعية المدرسة المحمدية للمهندسين) والذى يدعو الى ابدال الشكل التنظيمي في الكليات بشكل يتمثل في مجالس الطلبة، ان هذا الاقتراح وجد من يدافع عنه في الكليات وبالتالي تحول الصراع داخل الكليات بين أنصار مجالس الطلبة ومن يتشبث بالتعاضديات وحتى ندقق المعطيات نشير الى أن هذا الصراع لم يطرح منذ البداية، فمثلا بالنسبة لكلية الحقوق بالرباط تم عقد تجمعات عامة وتشكلت لجنة للسهر على انتخاب تعاضدية جديدة، وتمت الانتخابات في جو ديموقراطي نزيه يشهد به الجميع ، بل يمكن أن نقول أن كل التيارات في الساحة الطلابية كانت ممثلة داخل التعاضدية غير أنه منذ اللحظة التي تقدمت فيها التعاضدية بمشروع الملف النقابي ومشروع الارضية النقابية ومشروع العلاقات الخارجية ومشروع البيان العام (حيث استمر النقاش طيلة أربعة أيام) كان المحور الاساسي هو طرح تكوين لجان منتخبة الا أن النقاش كان يؤجل كل مرة الى أن يناقش البيان العام الذى كان يتضمن هذه النقطة والذى جاء فيه أنه نظرا للتطور الكمي والكيفي أصبح من الضرورى تدعيم التعاضدية بلجان السنوات تكون متطوعة وتعبوية، وعندما فتح النقاش في هذه النقطة احتدم الصراع وانتهى التجمع العام بممارسات لاديموقراطية وكان بداية أولى للصراع الذى شهدته الساحة الطلابية طيلة السنة.

لكن ماهي نتائج هذا الصراع؟

انها تمثلت في خطر التشتت والتقسيم وقد برز عندما بادرت تعاضدية

الحقوق بالرباط وفاس ووجدة باقامة تنسيق لتوحيد المعركة ضد "اصلاح الاجازة" المراد تطبيقه ، هذا الاصلاح الذى يضرب مبدأ استقلال الجامعة الذى كان يتطلب استدعاء مجلس التنسيق الطلابي الوطني من أجل خوض معركة موحدة على صعيد الجامعة المغربية ، وفعلا فقد حضرت في اجتماع التنسيق بفاس قرابة ١٠ مؤسسات بينما قاطعت مؤسسات أخرى هذا التنسيق لانه في نظرها تنسيقا فوقيا. وهكذا تحول الصراع شكليا من صراع حول المجالس والتعاضديات الى صراع حول مجلس التنسيق فوقي وقاعدى ، وضمن هذا الجو وفي نفس الوقت قررت التعاضديات ، المساهمة في مجلس التنسيق في اجتماع الدار البيضاء بالمعهد العالي للتجارة ، تحضير مشروع أرضية وتحضير مشروع ملف نقابي على الصعيد الوطني وتحضير برنامج تعبوى وثقافي يتضمن بالاضافة الى المهرجانات والندوات التعريفية بالمنظمة الطلابية وتاريخها ، يوما حول الطالب المعتقل.

وفعلا فقد صادقت المعاهد والكليات الحاضرة في اجتماع التنسيق الطلابي الوطني بفاس على كل هذه المشاريع كما تقرر أن يعقد اجتماع مجلس التنسيق المقبل بمقر المنظمة. غير أن المنع الذى تعرض له أعضاء مجلس التنسيق أدى الى أن الاجتماع انعقد أخيرا في كلية الحقوق بالرباط، حيث تقرر تكوين لجان : لجنة تتكلف بحل مشكل المقر ولجنة مالية ولجنة تتكلف بتكوين لجان أنصار المؤتمر السادس عشر ، داخل الكليات والمعاهد وفعلا فقد انجزت أغلب اللجان مهامها حيث تم تسليم المقر وبدأت نوايا لجان الانصار في الكليات والمعاهد المعارضة لمجلس التنسيق ، كما تم طبع مشروع الارضية والملف النقابي وتوزيعه على نطاق واسع ، وفي هذه الظروف ظهر الى الوجود ونتيجة للديناميكية الجديدة أعضاء المجلس الادارى واللجنة التنفيذية بحيث لاول مرة قاموا بمحاضرة في كلية العلوم التي كانت من الكليات المعارضة لمجلس التنسيق حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ولم تكن القيادة قد حددت موقفها بعد ، غير أن الاتجاه الذى كان يبدو ستنهجه في البداية هو اتجاه تقليص شقة الخلاف داخل الساحة الطلابية وهذا ما عبرت عنه فعلا ، حينما كان من المقرر عقد اجتماع مجلس التنسيق يوم السبت ٢١ في شهر أبريل كانت كلية الطب بالرباط قد استدعتهم الى القيام بمحاضرة في نفس اليوم ،فلم يحضروا لا لمجلس التنسيق ولا للمحاضرة المقررة بكلية الطب. ولابد من الاشارة هنا الى أن الكليات والمعاهد المشاركة في التنسيق ما فتئت توجه النداء تلو النداء من أجل التحاق باقي الكليات والمعاهد ، وذلك حتى يتم انجاز المهمة المركزية والتي تتمثل في اعادة هيكلة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

وفي الاجتماع التالي لمجلس التنسيق الوطني الطلابي والذى حضره عضوين من أعضاء المجلس الادارى تم الاتفاق على تكوين لجنة للتحضير للمؤتمر السادس عشر ، كما تم الاتفاق على عقد ندوة صحفية للاعلان عن تشكيلها ، ونسجل هنا تحفظ أعضاء المجلس الادارى الحاضرين في هذا الاجتماع نظرا لعدم توفرهم على صلاحية لتزكية مثل هذا القرار ، كما تم الاتفاق على احياء يوم الطالب المعتقل على الصعيد الوطني ونذكر على أن كل من بن شقرون عبد العالي والوديي عبد العزيز كانا قد وجها رسالة الى الجماهير الطلابية تندد في عمقها بالوضعية الخطيرة التي تعيشها الحركة الطلابية المغربية كما تدعو الى توحيد الحركة الطلابية وجعل من المؤتمر السادس عشر مؤتمر الوحدة لتجاوز كل الاشكالات. ولاننس أن نشير الى أن الكليات والمعاهد المعارضة كانت ما تزال مستمرة في مقاطعتها لمجلس التنسيق وقد كانت تشكل أغلبية، ورغم المحاولات والاتصالات التي تمت بين كل من تعاضدية الحقوق بالرباط وجمعية المدرسة المحمدية !التي لم ترد اعطاء هذا الاجتماع طابعا رسميا فان موقفها ازداد تصلبا ونذكر في هذا الاتجاه بالبيان الذى صدر عن جمعية المدرسة المحمدية للمهندسين والذى يتضمن مجموعة من النقاط على رأسها حل المشاكل النقابية والنضال من أجل اطلاق سراح الطلبة المعتقلين والتي كانت تعد من طرفها بمثابة أرضية وحدوية.

وخلال الندوة الصحفية تم تجنب كل ما من شأنه أن يؤدى الى تعميق الخلاف سواء على مستوى التصريح ،أو على مستوى الاجابة عن الاسئلة الموجهة من طرف ممثلي الصحافة الحاضرين ، ويكفي أن نذكر بالسؤال الذى تقدم به ممثل وكالة المغرب العربي حول غياب مجموعة من التعاضديات والجمعيات والتي كانت الاجابة عنه صريحة وواضحة حيث تم التأكيد على أن هذا المشكل موجود داخل الحركة الطلابية وأن مجلس التنسيق وجه نداءات متوالية لباقي التعاضديات والجمعيات التي لم تلتحق بعد ، وأن وحدة الحركة الطلابية كفيلة بتجاوز هذا الاشكال.

وقبل انتهاء الندوة الصحفية تقدم عضو اللجنة التنفيذية وأعضاء المجلس الادارى ببيان يوجهون فيه الدعوة من جديد الى كافة التعاضديات والجمعيات من أجل اجتماع مجلس التنسيق ، كما تم التأكيد فيه على أن المجلس الادارى يتحمل مسؤولية تجنيب الحركة الطلابية خطر التقسيم الذى يتهددها.

وفعلا انعقد اجتماع مجلس التنسيق الطلابي الذى تم وصفه هذه المرة بالوحدوى ولن نشير هنا الى الصعوبات التي اعترضته بل نكتفي بالاشارة الى أنه تم الاتفاق فيه على اصدار مجموعة من البيانات على رأسها بيان موجه الى الجماهير الطلابية بالخارج من أجل توحيد صفوفهاوبيان تضامني مع نضالات الجماهير الشعبية وبيان تنديد بالاغتيال الوحشي الذى تعرض له الشاب كرينة محمد وبيان يساند نضالات الشعب الفلسطيني ويدين المؤامرة الساداتية الخيانية.

غير أن الاجتماع لم يستمر وتم انسحاب مجموعة من الجمعيات والتعاضديات التي كانت معارضة سابقا حينما بدأ النقاش حول التحضير للمؤتمر السادس عشر حيث كان جانبا من التعاضديات والجمعيات يطرح شهر يوليوز وجانب يطرح شهر ديسمبر في حين تقدمت القيادة باقتراح شهر شتنبر ، متحملة مسؤولية اتخاذ هذا القرار. وهكذا فقد أعلنت التعاضديات والجمعيات المنسحبة أنها لايمكنها أن تتخذ أى موقف في هذا الشأن الا اذا صادقت على ذلك التجمعات العامة . حيث سيتم استدعاء أعضاء القيادة لاقناع الجماهير الطلابية. وفعلا عقدت الجمعيات والتعاضديات تجمعات عامة عبرت فيها الاغلبية الساحقة من الجماهير الطلابية عن انضباطها لقرار القيادة

هذه أهم المعطيات والاحداث التي شهدتها الساحة الطلابية قبل انعقاد المؤتمر السادس عشر، ونكون مضطرين لتقييم هذه المرحلة الثالثة، حيث يمكننا بعد ذلك تحديد التصور السليم الذى ينبغي أن تنبني عليه الحركة الطلابية المغربية مستقبلا.

١ ــ نسجل أن الصراع اكتسى طابعا غامضا منذ البداية، الشيء الذى حرفه عن الدور الذى يمكن أن يلعبه في تقديم الحركة الطلابية ورفع وعيها.

فلقد كان الخلاف في البداية حول من يساند المجالس، ومن يدافع عن التعاضديات، ثم أصبح من يساند مجلس التنسيق ومن ينعته بالفوقية، وتحول في نهاية الامر الى خلاف حول توقيت انعقاد المؤتمرالسادس عشر.

٢ ــ ان الغموض جاء نتيجة لعدم الوضوح في المواقف الاساسية التي هي جوهر الخلاف والتي بدل طرحها للنقاش الواضح كان يتم تغليفها. الشيء الذى أثر تأثيرا كبيرا على النضالات النقابية من جهة، وعلى تعبئة الجماهير الطلابية من جهة ثانية.

نتيجة للصراع الذى عرفته أكثر من كلية تخلى الجميع عن النضال النقابي فكان طرح المشاكل النقابية المستعصية من طرف الجانب الذى يناهض التعاضدية في سبيل تعجيزها عدم قدرتها على حل المشاكل النقابية وبيروقراطيتها الخ.. كما كان الجانب المتشبث بالتعاضدية يسعى جاهدا الى حل المشاكل النقابية لايجاد سند له وسط الجماهير الطلابية، وقد أثر هذا على مستوى تعبئتهاحيث خلقت جوا من عدم الاهتمام والنفور من التجمعات العامة ومن الندوات والاسابيع الثقافية، خاصة عندما كان يشتد الخلاف الى حد ممارسات غير مقبولة من طرف الطلاب.

٣ ــ ان عدم وضوح الصراع منذ البداية عطل عملية الهيكلة، وقد بدا هذا بوضوح في مستوى بيع البطاقات والمشاركة في الانتخابات الشيء الذى كان يمكن معه ــ بالنظر للتعبئة التي شهدتها الساحة الطلابية في بداية هذه السنة والوصول الى مشاركة أكثر من نصف عدد الطلاب أى أكثر من ٣٠ ٠٠٠ طالب.

٤ ــ لقد تمكنت القوى المعادية للحركة الطلابية وللاتحاد الوطني لطلبة المغرب نتيجة هذا الغموض من تلغيم الصراع ومحاولة تعميقه بهدف تقسيم الحركة الطلابية المغربية. وهكذا تبنت المنظمة المشبوهة (الاتحاد العام لطلبة المغرب) شعار اللجان المنتخبة (اللجان المنتخبة هي التي تنتخب على صعيد كل سنة وعلى أساسها سيقوم مجلس الطلبة) ، بل ان تيارات سياسية معينة كانت تدفع الى التفجير.

٥ ــ ان هذا الغموض أدى الى انتشار النزعة النقابية الضيقة بحيث كان يرفع شعار لا للاحزاب الشيء الذى كان يعمل على تشويه العلاقة بين المنظمة النقابية والاحزاب التقدمية التي كانت تواجه بهذا الشعار، وفي نظرنا ان مواجهة الممارسات الخاطئة لهذه الاخيرة، بهذا الشكل هو نشر فهم خاطيء لطبيعة ودور الحركة الطلابية.

هذه بعض النتائج السلبية لغموض الصراع منذ بداية السنة، مع اضافة ما عرفته أروبا الغربية خصوصا ما يتعلق بالبيانات التي كان مصدرهارئيس المنظمة أو بعد انعقاد كل من

المجلسين الفيدراليين وما صدر عنهما من مقررات ومواقف.

واذا كان من ايجابيات يمكن الاشارة اليها فهي استخلاص الدروس من هذه الممارسة الخاطئة غير أن ما يجب التأكيد عليه هو أن الحركة الطلابية المغربية، أصبحت محصنة نسبيا ضد كل روح الهيمنة، وأنه لم يعد من السهل جرهافي أى اتجاه خاطيء

وفي هذا المجال نشير الى أن **مرحلة ما بعد قرار رفع الحظر هي مرحلة أزمة الحركة الطلابية** وان كانت بوادر هذه الازمة قد عرفت قبل هذا التاريخ وهو ما كان جليا في أروبا الغربية.

ويمكن أن نعود بجدور هذه الازمة الى مقررات المؤتمر الخامس عشر وحين نقول مقررات المؤتمر الخامس عشر فاننا نعني الفهم الجديد الذى طغى على الساحة الطلابية، ولا نعطي أهمية قصوى للمواقف السياسية، كالموقف من القضية الوطنية بالقدر الذى نعطيه للموقف الواضح في البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس عشر من القوى التقدمية حيث وصفها بالتخادل والاصلاح والانتهازية وبأنها تدور في فلك النظام، هذا من جهة ومن جهة ثانية الموقف الواضح من طبيعة المنظمة، حيث واضح في آخر فقرة في البيان السياسي أن هناك خلط بين النقابة والحزب ويتجلى ذلك حينما تعطي المنظمة لنفسها صلاحية طرح برنامج وتطلب من الحركة التقدمية العمل معها من أجل انجاز هذا البرنامج وهذا اذا أضفنا الموقف من القضية الوطنية، فان هذه **المحاور الثلاث هي التي شكلت جوهر الصراع** وان كنا هنا لانطعن في شرعية المؤتمر الخامس عشر وانما نسجل ونناقش ما صدر عنه من مفاهيم ومواقف خاطئة (هي نتيجة الوعي النقابي والسياسي ومخلفات سنوات الحظر شكل ما سميناه بأزمة الحركة الطلابية. **لقد كان الصراع ضروريا وطبيعيا في مثل هذه الظروف غير أن ما عدم وضوحه ، هو ما طبع النضال الطلابي وعمق أزمته.** لقد تحكم في كل الاحداث والمعطيات التي أشرنا اليها سواء ما تعلق منها بالموقف من قرار الحظر أو ما تعلق بالتعاضديات والمجالس الذى تحول الى خلاف حول مجلس التنسيق ثم الى توقيت المؤتمر.

وهنا لابد من توضيح مسألة جد هامة وكانت تمارس بوعي، وهي أن عملية تشكيل مجلس التنسيق أو ما تلاها من تكوين لجنة تحضيرية تم الارضية السياسية والندوة الصحفية كل هذا كان الهدف منه اضافة عناصر جديدة الى الوضعية من أجل نقل الصراع وتقديمه وان كان هذا الفهم لايملكه البعض الذى كان همه الوحيد هو الوصول الى المؤتمر بأى شكل كان ، فان العناصر الديموقراطية كانت تهدف بذلك نقل النقاش من مستوى الى مستوى دون التفكير في التخلي عن الجانب الذى كان يعارض كل هذه الخطوات حيث كان النداء دوما يوجه الى باقي التعاضديات والجمعيات من أجل المساهمة في التنسيق ،كماعبرالبعض، وعيا منه بمتطلبات النضال الطلابي، عن استعداده للتنازل عن كل هذه "الاوراق" لانها كانت في الحقيقة أوراق، وهنا نفتح قوسين لنشير الى أن ميزان القوى بصفة عامة كان في مصلحة المعارضين لمجلس التنسيق وان كانت النتائج الانتخابية هي عكس ذلك فأسباب ذلك هي تتعلق بمدى القدرة التنظيمية.

من أجل منظور سليم للحركة الطلابية

مساهمة في النقاش الذى عرفته الحركة الطلابية اعتبرنا دائما أن موقفا ناتجا عن فهم سليم لطبيعتها ودورها كان يستدعي :

أولا : في معالجة مشكل انعدام تجربة وتقاليد المنظمة وسط الجماهير الطلابية انطلقنا من ضرورة تعلم هذه الاخيرة عن طريق الممارسة، ذلك أن الاقناع وحده عن طريق النقاش غير كافي، وحتى نعطي مثالا واضحا لهذه الممارسة نشير الى أن الطلبة بكلية الحقوق بالبيضاء، في سنة ٧٧ ــ ٧٨ منذ أن شكلت التعاضدية كان في نظرهم أن التعاضدية جهاز منفذ ولا يمكنها أن تتخذ أى مبادرة ، وهكذا رغم محاولة الاقناع بأنه في ظروف استثنائية فان التعاضدية مطالبة باتخاذ مبادرة أو موقف فان ذلك لم يؤثر بل ان وقوع حادث تدخل البوليس وهجومه على المدرسة الحسنية للاشغال العمومية هو الذى ولد هذه القناعة عند الجماهير الطلابية حيث جاء الطلبة الذين كانوا أكثر تشبثا بعدم صلاحية التعاضدية في اتخاذ المبادرات يطلبون منهاأن تتخذ موقفا وتعلن اضرابا تضامنيا دون تجمع عام يقرر مثل هذا الموقف. وبدون أن نشير الى أمثلة أخرى أكثر وضوحا فكان الاسلوب الانجع هو عدم التصلب للتقاليد ومواجهة الجماهير الطلابية بها رغم جهلها لها. ذلك أن **الممارسة المرنة التي تنطلق من واقع جهل الجماهير بالتقاليد والاعراف هي وحدها السبيل لنقل الجماهير على مستوى الوعي من مرحلة الى مرحلة.**

ثانيا : كذلك كان الموقف من قرار رفع الحظر عن أوط م . ان تقييمنا انتهى الى ضرورة عدم التخلي عن مجلس التنسيق السابق وجعل منه الاطار الذى تتمثل فيه جميع الخلافات وعلى رأسها الاشكال التنظيمي لان حل هذا الاخير بدون اطار معناه تعميق أزمة الحركة الطلابية.

كذلك عندما اشتد الخلاف داخل الحركة الطلابية قلنا **بضرورة وضوح الصراع وتبني الحوار الديموقراطي اللذان وحدهما سيسهمان ، من جانب في عدم تعميق شقة الخلاف ، ومن جانب آخر ، في خلق شروط ومناخ تقديم الحركة الطلابية. وفي هذا الاتجاه نذكر بسلوكنا حيال اشكالية نوعين من الاشكال التنظيمية . هذا الموقف الذى ينظر** الى المستقبل ويتجاوز خلاف الحاضر الداعي الى **ضرورة التعامل الايجابي مع تجربة الحركة الطلابية منذ قرار رفع الحظر ،** هذا التعامل الايجابي الذى يجد مبرره في مخلفات سنوات الحظر من جهة وفي المتاهات التي انتهـــى اليها الصراع وبالتالي فان معنى التعامل الايجابي، في هذه المرحلة أن على الحركة الطلابية أن تنظر الى اشكالية التنظيم لا من زاوية الخلاف بل من زاوية أن الحركة الطلابية أصبحت متوفرة على شكلين من خلال نقد عيوبها وتسجيل ايجابيتها يمكن الوصول الى الشكل السليم الذى يناسب معطيات الحركة الطلابية الراهنة وهكذا فقد نظر الى المجالس والتعاضديات ليس من زاوية الصراع بل من زاوية كونها تشكل واقعا ينبغي التعامل معه بما يخدم الحركة الطلابية مستقبلا وليس الدخول في صراع عقيم يزيد في توتر الجو وتعقيده.

ثالثا : فيما يتعلق بالخلاف حول توقيت المؤتمر كان واضحا أن **ليس المهم هو أن يعقد المؤتمر في شهر يوليوز أو شهر ديسمبر ، انما المهم والاساسي هو توفير الشروط الديموقراطية لانعقاد المؤتمر** وبالتالي في الوقت الذى كانت فيه الحسابات هي التي تحدد المواقف، كان المنطلق هو خدمة الحركة الطلابية وتطويرها والتجنب دوما من مغبة تنسيق الحسابات خارج الاطار، ان **اعطاء الاسبقية لتمرير المواقف في هذه المرحلة ــ ما قبل المؤتمر ــ والسقوط في الحزبية الضيقة، بدون الاطار الذى يحتضن الصراع والذى داخله تصفى الحسابات بوضوح ومسؤولية معناه اضافة اشكالات جديدة الى واقع الحركة الطلابية.** لذلك حينما ننبه الى عدم تسبيق الحسابات وحينما نسجل بأن ليس تاريخ انعقاد المؤتمر هو المهم والحاسم بل الاساسي هو توفير الشروط الديموقراطية لانعقاد المؤتمر، والتي حددناها في النقاط التالية :

١ ــ ان المنطلق الذى يجب أن يتحكم في المؤتمر عند تقييم تجربة الحركة الطلابية السابقة ليس منطلق تصفية الحسابات بل منطلق استخلاص الدروس في سبيل خدمة وتطوير الحركة الطلابية وليس استخلاص الدروس مقصورا على تجربتها منذ المؤتمر الخامس عشر بل على العكس منذ بدايتها.

٢ ــ مساهمة الجميع في التحضير للمؤتمر السادس عشرذلك أن وجود طرف واحد وهو ما كان سابقا قبل أن يتحمل أعضاء المجلس الادارى مسؤوليتهم كاملة ويعلنون عن حل اللجنة التحضيرية، من شأنه أن يخلق مشاكل عديدة كان أبسطها آنذاك توزيع البطاقات وارسالها حيث أرسل عدد من البطاقات الى الخارج والى فيدرالية واحدة دون الاخرى ، ان مساهمة الجميع في التحضير كان شرطا ضروريا حتي يتحمل الجميع مسؤوليته كاملة

٣ ــ حرية التعبير عن الاراء ووجهات النظر المطروحة داخل الساحة الطلابية حول كافة قضايا الحركة الطلابية . ويمكن أن يتم ذلك اما بالتخلي عن الارضية الصادرة عن مجلس التنسيق السابق والاتفاق على أرضية مشتركة وفي حالة عدم حصول مثل هذا الاتفاق يمكن تقديم أرضيات متعددة وتوزيعها بالشكل الذى وزعت به أرضية مجلس التنسيق السابق.

٤ ــ على مستوى التمثيلية داخل المؤتمر طرحنا ضرورة العمل الموحد من أجل ضمان تمثيلية متوازنة داخله حتي يمكن تجنب الصراع الحاد الذى يمكن أن يحصل بين أرضيتين وبالتالي المصادقة على أرضية طرف واحد. ونعود للقول أن هذا الموقف الذى يطرح تمثيلية متوازنة داخل المؤتمر كان ينطلق من نظرة بعيدة لمستقبل الحركة الطلابية هذه النظرة التي تعمل على تجنيب هذه الاخيرة استمرارية أزمة هذه السنة. ذلك أن تمثيلية متوازنة يمكنها أن تؤدى الى أن القرارات والمواقف التي سيخرج بها المؤتمر سوف تجد استمراريتها داخل الساحة الطلابية وبالتالي تكون كل القوى التقدمية تعمل على نشرها وتدعيمها ولكن كما قلنا سابقا ، ان تسبيق الحسابات على الاطار أدى الى هذه النتيجة ، وهو تمثيلية غير متوازنة وبالتالي صراع حاد بين طرفين من شأنه أن يخلق عراقيل كبيرة للمؤتمر السادس عشر.

هذه هي الشروط التي كان يجب الدفاع عنها ، منطلقها دوما خدمة الحركة الطلابية وتطويرها حتى تقوم بدورها النضالي الى جانب الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

حوار مع الشيخ مصطفى رهنما

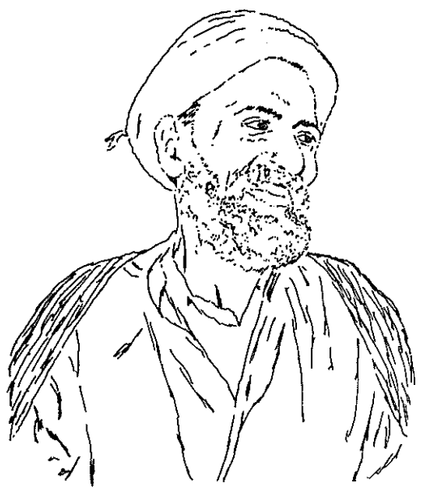

من مؤسسي الجمعية الايرانية الفلسطينية

الشيخ مصطفى رهنما أحد المناضلين الايرانيين البارزين الذين أسسوا الجمعية الايرانية للتعاون مع فلسطين بعد انتصار الثورة الايرانية، كما كان سابقا رئيسا لجمعية "المسلم الحر" التي تأسست سنة ١٩٥٢.

ولقد تعرض للقمع الوحشي غير ما مرة، حيث زج به نظام الشاه في السجن سبعة عشر مرة ونفي طيلة احدى عشرة سنة بجزيرة بالخليج. واضافة الى نضاله الدؤوب والتضحيات المستمرة التي قدمها، فالشيخ مصطفى رهنما معروف بكتاباته العديدة حول المسلمين في العالم.

التقت به جريدتنا وهو معكوف على تحضير انتخابات مكتب الجمعية، وكان على رأس القائمة التي يدعو اليها الامام المرحوم آية الله الطلقاني.. فجرى معه الحديث التالي:

س ـ كيف كنتم تناضلون وتدعمون الثورة الفلسطينية في ظل نظام الشاه المخلوع؟

ج ـ قبل ٢٨ سنة أسسنا جمعية "المسلم الحر" في عهد المرحوم الدكتور مصدق، وخلاصة أهداف الجمعية:

ـ المنابع والمخازن الموجودة في البلاد الاسلامية يجب أن تكون للمسلمين.

ـ الجهود والطاقات الاسلامية يجب أن تكون في خدمة الاسلام، من أجل هذه المبادى المقدسة، أدخلني نظام الشاه العزا (المصيبة) سبعة عشرة مرة سجونه، ونفيت احدى عشر سنة في جزيرة بالخليج، لاتزيد مساحتها عن ٤٠ كلم مربع مدة احدى عشر سنة وأنا بعيد عن أهلي وأولادى، ان القضية الفلسطينية كانت أهم القضايا الاسلامية التي كانت تناضل من أجلها جمعيتنا ففي سنة ١٩٥٦ عندما كان العدوان الاستعمارى الصهيوني على مصر وأمم المرحوم المناضل جمال عبد الناصر قناة السويس، أصدرت جمعيتنا بيانا الى المسلمين في ايران وفي العالم الاسلامي تشجب فيه العدوان الاستعمارى الصهيوني ونؤيد فيه حق الشعب المصرى في تأميم القناة، اعتقلت من طرف النظام العميل وعذبت عذابا شديدا في رأسي (فقدت ذاكرتي أكثر من ثمانين في المائة) وكانت التهمة الموجهة لي أنني شيوعي وطبعا هذه التهمة رافقتني في التحقيق خلال ١٧ مرة. الى أن اضطر النظام لحل الجمعية.

ثم ركزنا نضالنا من أجل اسقاط النظام العميل حتى انتصرت الثورة الشعبية الايرانية فأسسنا الجمعية الايرانية للتعاون مع فلسطين.

س ـ لم يكن نضام الشاه المخلوع يسمح للشعب الايراني أن يساهم في تحرير فلسطين، فكيف ترون الان في عهد الثورة مساهمة الشعب الايراني والمناضلين في تحرير فلسطين؟

ج ـ بالتعاون مع ممثل الثورة الفلسطينية في ايران التحق بالثورة الكثير من أعضاء الجمعية، وعدد كبير من المنخرطين الجدد يطلبون الالتحاق بالثورة، بعضهم يساهم الان من خلال جمعيتنا في العمليات التعاونية مع الثورة الفلسطينية داخل البلاد والجزء الاخر ينتظر دوره للالتحاق بقواعد الثورة من أجل تحرير القدس المغتصبة. كما تقوم الجمعية بتوزيع النشرات الاعلامية وكتب الثورة الفلسطينية وهناك اجتماعات دورية مع مكتب الثورة للتنسيق والتعاون وتنظيم المتطوعين، ولاأقصد الرجال فقط بل ان نصفهم نساء وفتيات رغم أننا نفرض عليهم شروطا مثل موافقة ولي الامر، فهم يأتون بالموافقة.

في عهد الشاه بهلوى الخائن كانت ايران مستعمرة بل أنا أقول أنها كانت مرحاضا للاستعمار والصهيونية ولم تكن مستعمرة فقط، ان كل امكانياتنا المادية من بترول وأراضي وعقارات وغيرها من خيرات بلادنا لم تكن لنا.. لذلك نحن نقول في جمعيتنا: نحن لا نتعاون مع الفلسطينيين من احساننا ولطفنا بل نحن مدينون الى فلسطين. الشعب الايراني مسؤول عن تواجد الصهيونية واغتصاب فلسطين فباسم الشعب الايراني كان الشاه المخلوع يدعم الصهيونية لذلك نحن مسؤولون بسكوتنا عن الشاه ويجب أن ندفع هذا الدين، والله تبارك وتعالى يقول: وتعاونوا على البر والتقوى.

س ـ تحدثتم عن عمالة النظام في المغرب للصهيونية شأنه شأن نظام الشاه البائد، الا أنه نصب نفسه مؤخرا على رأس لجنة تحرير القدس بعد أن قدم كل امكانياته لربط العلاقات بين الخائن السادات والصهيونية، فما رأيكم في هذه اللعبة الاستعمارية الجديدة؟

ج ـ ما أقوله باختصار هو أن هذه المهمة التي أوكلت الى عميل الاستعمار هي اهانة في جبين كل مسلم ومسلمة، وندعو ونلتمس من الشعب المغربي أن يقوم كما قام شقيقه الشعب الايراني باسقاط هذا النظام العميل وازالة هذا العار، نيابة عن المسلمين، فاشعب المغربي معروف بخيرات رجاله أمثال المرحوم علال علال الفاسي، والمناضل الشهيد المهدى بن بركة.

س ـ ان جمعيتكم تسمى "المسلم الحر" وأهدافها الاساسية هي محاربة الصهيونية ودعم الثورة الفلسطينية، فهل ستتوجهون أيضا الى محاربة كل الرجعيين الذين يساندون كالنظام المغربي والنظام الاردني؟

ج ـ ان ذلك واجب علينا وليس احسانا منا، ولكننا سنساهم ان شاء الله عندما تستتب الامور عندنا وتقوى الثورة نفسها في ايران، فالشاه المخلوع لايزال يتربص بالثورة الشعبية في ايران ويعمل مع عملائه للاطاحة بالنظام الثورى الاسلامي، ونحن نناضل الان من أجل تقوية الثورة ضد أعدائها وسوف ترون هذه الشجرة الثورية الايرانية وهي تعطي ثمارها وجذورها عميقة في شعبها لايمكن لاى ريح أن تعصف بها في ذلك الوقت نستطيع أن نعمل ونقوم بواجبنا جنبا الى جنب مع أشقائنا.

س ـ في اللحظة التي نزل فيها الشاه ضيفا على شقيقه في العمالة النظام في المغرب، كيف كان شعور المواطن الايراني لهذا الاستقبال؟

ج ـ طبعا، الشعب يعرف مسبقا أن السادات وحاكم المغرب والملك المخلوع المتعفن الايراني كلهم من عصابة واحدة، عصابة السرقة والجاسوسية ضد شعوبهم، والانكى من ذلك أنهم يتكلمون باسم الاسلام: عندكم يقول عن نفسه أنه أمير المؤمنين وعندنا كان يقول أنه يتكلم باسم الامام الثاني عشر وينزل عليه الوحي من عند الله. فضيافة ذئب لذئب آخر كانت منطقية والشعب الايراني يعرف، وجمعيتنا على الخصوص كانت تتابع نضالات الشعب المغربي ضد الاستعمار وعملائه، وقد أصدرنا أربع بيانات لفضح النظام العميل وتأييد نضالاتكم الشعبية، فالشعب الايراني يعرف أشقاءه المغاربة ويعرف أن الشاه نزل ضيفا على أخيه في العمالة وليس لذلك علاقة بالشعب المغربي.

س ـ تعرفنا من خلال منشورات الجمعية عن دعمها للثورة ضد الاستعمار في المغرب العربي والشباب المغربي بشكل عام نجهل هذه المساهمة من قبل الشعب الايراني، فما هي أهم ذكرياتكم النضالية لدعم الثورة في المغرب العربي؟

البقية على الصفحة ١١

مؤتمر دول عدم الانحياز

اختتم المؤتمر السادس لدول عدم الانحياز الذى حضرته وفود عن أزيد من تسعين دولة ينتمي معظمها الى "العالم الثالث" الذى عانت شعوبه من ويلات الظلم والقهر الاستعماريين، كما حضرته وفود عن جبهة تحرير فلسطين ومنظمة تحرير ناميبيا.

وتجدر الاشارة الى أنه قبيل وأثناء انعقاد المؤتمر، شنت كل أجهزة الاعلام الاستعمارية والامبريالية حملة ضد الدولة المضيفة، كوبا، متهمة اياها بالتبعية والانحياز. والحقيقة أن هذه الحملة الشنعاء كانت تستهدف مجموعة عدم الانحياز في حد ذاتها، وتقصد افشال المؤتمر الذى ينعقد لاول مرة في أمريكا اللاتينية، وعلى أبواب الولايات المتحدة.

ويحق بنا، أمام هذا الحدث الهام، الوقوف عند نتائج المؤتمر الاساسية من خلال قراءة سريعة لبيانه الختامي ولاهم مقرراته.

لقد استحضر البيان الختامي في مستهله، المبادىء والاهداف التي أسست من أجلها حركة عدم الانحياز، وهذه المبادى الاساسية هي: "النضال ضد الامبريالية، والاستعمار والاستعمار الجديد، والتمييز العنصرى، والعنصرية بما فيها الصهيونية، وكذلك كل أشكال الاعتداءات والاحتلال والهيمنة، والتدخل أو التوسع الاجنبي." كما طالب البيان بانسحاب القوات والقواعد الاجنبية.

وتطرقت الوثيقة النهائية الى العديد من المواضيع المطروحة على الساحة الدولية، نذكر منها على الخصوص موقف المؤتمر القاضي بالعمل على ارساء نظام اقتصادى دولي جديد قائم على العدالة والمساوات.

تأكيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وادانة معاهدة كمب دافيد

وحول القضية الفلسطينية والشرق الاوسط جاء في البيان: " ان قضية الشرق الاوسط وقضية فلسطين تشكلان كلا واحدا، وأن أ ٔسلام لايمكن أن يقوم دون الانسحاب الكلي لاسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المهضومة". " زتعترف مجموعة عدم الانحياز بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق أرض فلسطين". كما أكدت الوثيقة على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ونددت باستمرار أمريكا في تزويد الصناعة الحربية الاسرائيلية بالاسلحة المتطورة.

وقد جاء في البيان كذلك " أن المؤتمر يدين بشدة كل اتفاق جزئي أو معاهدة مفصولة تشكل انتهاكا سافرا لحقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني، وخرقا لمبادىء وميثاقي منظمة الوحدة الافريقية ولامم المتحدة، ولمختلف القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية حول القضية الفلسطينية، وتتعارض مع تحقيق الشعب الفلسطيني لمطامحه في استعادة وطنه واستقلاله وسيادته الكاملة والكلية على الاراضي التي هي ملك له".

" وبما أن اتفاقية كمب دافيد والمعاهدة الاسرائيلية المصرية تشكل اتفاقا جزئيا ومعاهدة مفصولة، نتيجتها التخلى الكامل عن القضية العربية، وكذلك عملا تواطئيا في استمرار الاحتلال للاراضي العربية وانتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني، فان المؤتمر يدين اتفاقيات كمب دافيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية".

ادانة العنصرية وتأييد كفاح شعوب افريقيا وأمريكا اللاتينية

وتطرق البيان الى المشكل الافريقي حيث قال: " ان الدول الامبريالية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وبلجيكا وايطاليا وكندا وأستراليا واسرائيل لايمكنها أن تجنّب الاتهام بنهج سياسة التمييز العنصرى الاجرامية من خلال تعاملها مع نظام بريتوريا.

ويرفض المؤتمر أية شرعية ولا اعتراف بنظام الاقلية العنصرية في زمبابوى، كما يجدد دعمه لحركة سوابو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي".

وحول أمريكا اللاتينية جاء في البيان أن حركة عدم الانحياز تدعم النضال المناهض للاستعمار الذى تخوضه شعوب بورتو ريكو وبيليز وكوادلوب والمارتنيك وكيوانا كما يطالب المؤتمر الولايات المتحدة بحل قواعدها العسكرية في آوبا وبورتو ريكو التي تشكل تهديدا للسلام والامن في المنطقة. كما يدين كل المعاهدات التي تمس بسيادة واستقلال شعوب أمريكا اللاتينية.

مؤتمر عدم الانحياز وقضيتنا الوطنية

أما فيما يخص قضيتنا الوطنية، فقد جاء البيان كما كان منتظرا بموقف مناهض لمغربية الصحراء. وان الخلاصة الاساسية التي يمكن استخلاصها مرة أخرى هي أن النظام المغربي الرجعي عاجز عن الدفاع عن القضية الوطنية في المحافل الدولية. وأن مسوءولية الدفاع عن

البقية على الصفحة ١١

وفاة الرئيس اكستينو نيتو

تلقى المناضلون الافارقة وكل الثوريين في العالم ببالغ الاسى وعميق الحزن نبأ وفاة المناضل الثورى أكوستينو نيتو، رئيس جمهورية أنكولا، من جراء مرض عضال.

ان المناضل نيتو هو أول رئيس للجمهورية الانغولية التي انتزعت استقلالها يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٤ بعد نضال مرير ضد الاستعمار البرتغالي وحلفائه العنصريين. وقد كان الرئيس الراحل شاعرا وطبيبا. وقد قاوم الاستعمار البرتغالي منذ سن مبكرة بالقلم في البداية ثم بالسلاح عند اندلاع الكفاح المسلح من أجل طرد المستعمر. وألقي عليه القبض عدة مرات من طرف الفاشية السلازارية. وقد سجن لاول مرة سنة ١٩٥٥ في لسبونة، وفي العاشر دجمبر ١٩٥٦ تأسست الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا وعينته وهو داخل السجن رئيسا شرفيا للمنظمة. أطلق سراحه في ١٩٥٧ والتحق بأنغولا حيث بدأ يمارس الطب. ألقي عليه القبض مرة أخرى بعيادته الطبية في ٨ يونيو ١٩٦٠، فقامت مظاهرة شعبية بالمدينة للمطالبة باطلاق سراحه، فواجهت القوات الاستعمارية المتظاهرين بالرصاص، سقط على اثرها عشرات القتلى ومئات الجرحى. وتمكن الرئيس الراحل من الفرار من لشبونة في يوليوز ١٩٦٢. ومن ثمة تزعم الجبهة الشعبية الى أن أصبح رئيسا للجمهورية الديموقراطية الانغولية. وقد تمكنت الجمهورية الانغولية خلال تاريخها القصير بقيادة الرئيس نيتو من مواجهة وهزم العدوان الخارجي من طرف النظام العنصرى في جنوب افريقيا واعتداءات العصابات اليمينية المدعمة من طرف النظام الرجعي الزايبرى، كما واجهت في نفس الوقت مهمات البناء الداخلي للبلاد ومحاربة التخلف حيث تحققت انجازات مهمة.

كلمة العدد ـ تتمة ـ

أما بالنسبة لبعض قيادات الحركة الوطنية التي تخلت عن المفهوم الوطني الشعبي للتحرير الذى يقتضي تناول القضية الوطنية بارادة مستقلة في التقرير والتعبئة والمساهمة، لتبرم الاجماع الوطني المزعوم مع نظام غارق في الخيانة والرجعية، مزكية مواقفه من مساومات وتقسيم وتجزئة للجماهير الشعبية، مكتفية بالشكليات من "مجلس أمن" صورى ووفود ديبلوماسية وغيرها.. ان السياسة العامة التي نهجتها هذه القيادات تجاه قضيتنا الوطنية وارتباطها بالاوضاع الداخلية قد اتضح قصر نفسها وتجلى افلاسها التـام.

ان استخلاص العبرة من "الاجماع الوطني" وما ألحق بالحركة الوطنية من أضرار بالغة، يطرح اليوم أكثر من أى وقت مضى، شعارا مركزيا لكل القوى التقدمية: العمل على فسخ الاجماع المزعوم، الذى يشمل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، وبناء الجبهة الوطنية الحق، المناهضة للامبريالية وأدنابها الاقطاعيين الكومبرادوريين مناهضة حازمة فعالة. وتلك مسؤولياتنا جميعا، من مختلف المواقع، وحسب امكانيات كل أطراف الحركة التقدمية المغربية.

أما بالنسبة للقوات الانفصالية المصرة على انجاز مشروع الدويلة الصحراوية، فانها تقف أيضا اليوم أمام مسؤولياتها. ان اصرارها على تجزئة الشعب المغربي وتقسيمه، استغلالا للاوضاع التي يعاني منها نتيجة هيمنة النظام المطلق وتكبيله لطاقات جماهيرنا الشعبية وحرمانها من سيادتها الوطنية والشعبية معا.. ان الاعتماد على استغلال أوضاع الضعف هذه لايمكنه في أى حال من الاحوال، ان يشكل أساسا لاية سياسة تقدمية عربية وقومية. انهذا المخطط لايمكنه الا أن يخلق الاضرار الفادحة بمصالح الشعبين المغربي والجزائرى، مصالح المغرب العربي والامة العربية بأسرها.

واضافة الى أن مشروع الدويلة يعمل على تسويد آفاق المستقبل، فانه يقف اليوم أمام أفق مسدود ويضع أصحابه وجها لوجه مع حقيقتين ناصعتين:

ـ ان من يلعب بالنار يكتوى بلهيبها..
ـ ان الانظمة تمر..وتبقى الشعوب..

حملة اعتقالات وسط التقدميين المصريين

شنت أجهزة القمع الساداتية، في منتصف شهر غشت الماضي، حملة اعتقالات واسعة وسط المناضلين التقدميين والنقابيين. وقد شملت هذه الحملة عشرات مناضلي التجمع التقدمي المصرى، من بينهم عدد من القياديين والشخصيات التقدمية البارزة. كما ثم اعتقال عشرات المناضلين النقابيين. وذلك تحت التهمة الواهية: "اعادة تأسيس تنظيم محظور". وحسب الارقام الرسمية فان عدد المعتقلين ٦٤ بينما قد قد تكون الاعتقالات تفوق هذا العدد، اذا عرفنا الاساليب التي تنهجها أجهزة البوليس السرى المصرى.

وأثناء الاعتقالات، داهمت الشرطة بيوت المناضلين وسط الليل، منتهكة حرمة المنازل، وقامت بالتفتيش، بدون رخص ودون أى احترام لعائلات المعتقلين وذويهم الحاضرين وأغراضهم الشخصية. وقد شن هؤلاء المناضلون داخل السجن اضرابا عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقالهم والاساليب اللاقانونية المستعملة.

ان هذه الاعتقالات. تدل على أن نظام السادات أصبح لايطيق أى صوت حر، ويرى في أى مناضل غيور على وطنه عنصرا مخربا، يريد ضرب مجهودات السلم (يعني الاتفاقية الخيانية). ان السادات الذى يتبجح بأن نظامه ديموقراطي لايمكنه أن يخفي حقيقة دولته البوليسية.

تونس: محاكمة صورية جديدة

أقبل النظام التونسي خلال الشهر المنصرم على تقديم مجموعة من المناضلين التقدميين لمحاكمة صورية جديدة، وذلك بتهمة توزيع جريدة غير شرعية، وتأسيس جمعية غير شرعية، وشتم النظام. والجدير بالذكر أن هؤلاء المناضلين متهمين بنشر جريدة "الشعب" الناطقة باسم الاتحاد العام للشغالين التونسيين، والتي كانت تصدرها القيادة اشرعية للمنظمة النقابية.

وقد منعت السلطات التونسية عائلات المعتقلين من حضور الجلسة، خوفا من تكرار التظاهرة التي قام بها المعتقلون وعائلاتهم خلال الجلسة الاولى يوم ١٩ يوليوز، حيث قاموا داخل قاعة المحكمةبالتنديد بالقمع وادانة أساليب النظام. وعلى اثر هذا أجلت المحاكمة الى يوم السبت ١١ غشت. وخلال هذه الجلسة التي لم تدم أكثر من ساعتين، قدّم المناضلون أربعة أربعة، وقد رفضوا الاستنطاق دون حضور كل المعتقلين واحتجاجا على منع عائلاتهم من الحضور. كما فضح المعتقلون، رغم معارضة الرئاسة، التعذيب الذى تعرضوا له، وأكدوا أن أحد رفاقهم، حمادى زلوز، استشهد تحت التعذيب. وقد أصدرت المحكمة أحكاما قاسية ضد المناضلين، تتراوح بين سنة وثلاث سنوات مصحوبة بذعائر عالية.

ان هذه المحاكمة الصورية هي في الحقيقة محاكمة للنظام الرجعي التونسي ودلالة أخرى على الممارسات والاساليب القمعية التي ينهجها.

حوار مع الشيخ مصطفى رهنما ـ تتمة ـ

ج ـ أنا شخصيا اعتقلت مرتين من طرف نظام الشاه من أجل الثورة الجزائرية وفي المحكمة العسكرية قلت لهم: انكم سترون انتصار الشعب الجزائرى على الاستعمار الفرنسي وستعترفون به، كان هذا قبل سنتين من انتصار الثورة الجزائرية، وطبعا نحن كنا على اتصال مستمر بالمناضلين الجزائريين ولازالت احتفظ برسائل وجرائد كنا نتوصل بها من اخواننا في الثورة الجزائرية، وقد ألفت كتابا عن الجزائر باللغة الفارسية كمساهمة في تنوير الشعب الايراني بقضايا أمته الاسلامية.

س ـ أثير جدال كبير في موضوع المرأة في ايران، فكيف تتصورون دور المرأة وخاصة بعد تجربتها النضالية في الثورة الشعبية الايرانية؟

ج ـ يفتخر الشعب الايراني بدور المرأة الايرانية، فقد كانت أمام الرجل في النضال وطبيعيا أن تكون في طليعة هذا النضال، فنظام الشاه استغل وقهر المرأة أكثر من الرجل. فبوضعه قانون تأخير الزواج مثلا، كان يهدف الى نشر الفساد في البلاد وتشجيعه بل لعرض المرأة في السوق آأى سلعة مبتدلة، عكس ما يهدف اليه هذا القانون في بلدان أخرى وهو اتاحة الفرصة أكثر ما يمكن للمرأة من أجل تعليمها وتكوينها كي تكون عنصرا صالحا في المجتمع. اضافة الى ذلك فان ارتفاع الاسعار وانخفاض بل انعدام القوة الشرائية للمواطنين وخاصة العزاب كان يساهم في تطبيق مخططات النظام لافساد شبابنا، من أجل ذلك كان لابد أن تكون المرأة في طليعة النضال ضد نظام الشاه، ونحن نطبق الاسلام الحقيقي الذى لايفرق بين المرأة والرجل: "ان أكرمكم عند الله أتقاكم"، فالمناضلة التقية أفضل من رجل غير تقي وغير مناضل.

عـدم الانـحـيـاز ـ تتمة ـ

الصحراء المغربية أمام الرأى العام التقدمي العالمي هي مسؤولية الحركة الوطنية. ولايمكن أن تقوم هذه الاخيرة بمهمتها الا اذا وضعت خطا فاصلا مع سياسة النظام، وكفت عن دعمه ومساندته. فالرأى العام التقدمي لايمكن أن يفهم عدالة قضية يدافع عنها نظام غارق في الرجعية والمالة للامبريالية، تسانده القوى الرجعية كالنظام الساداتي الذى يدان يوميا في المحافل الدولية، والذى التزم أخيرا بتقديم الدعم العسكرى للنظام المغربي في قضية الصحراء.

ان الطريق لوضع حد لمسلسل المعادات الذى تواجهه قضيتنا الوطنية أمام الرأى العام التقدمي، وفي الهيئات الدولية، هو أن تعيد الحركة الوطنية تسديد سياستها بانهاء ما سمي بالاجماع الوطني في ظل النظام الرجعي. اذ ذاك فقط يمكنها القيام بواجبها على أحسن ما يرام ومواجهة أطروحة الانفصال في ظروف واضحة وهادفة.

على أى حال، وباستثناء هذه النقطة التي تشوب أشغال المؤتمر السادس لحركة عدم الانحياز، فقد كانت حصيلته ايجابية، اذ تمكن التيار التقدمي من احباط مؤامرات الامبريالية وطابورها الخامس داخل المجموعة الذى عمل بكل الوسائل على تشتيت المؤتمر وافشاله.

الصحراء المغربية

بيان المعتقلين الاتحاديين

ان قضية تدعيم واستكمال وحدتنا الترابية وهي قضية شعبنا في الوقت الراهن، قد واجهت وتواجه تطورات خطيرة، وتقف اليوم على أبواب منعطف حاسم يعد السكوت معه جريمة في حق شعبنا، خاصة بعد التصريحات الاخيرة التي وردت على لسان المستويات العليا للمغرب الرسمي (تصريحات كديرة الاخيرة لمجلة افريقيا الفتية وغيرها).

وباعتبار حزبنا العتيد امتدادا لحركة التحرير الشعبية التي نذرت نفسها منذ انبثاقها في عهد الحجر والحماية، للنضال من أجل تحرير مغربنا العزيز تحريرا شاملا، وتحقيق وحدة ترابه في دائرة حدوده التاريخية الحقة، فاننا نحن المعتقلين الاتحاديين بسجن القنيطرة الموقعين أدناه نرى لزاما علينا أن نصدر البيان المجمل التالي:

١ ـ ان الادعاء بوجود "شعب صحراوي" يعد تنكرا لحقائق التاريخ، ولايخدم الا مخططات وأطماع الامبريالية في خلق كيانات مصطنعة، امعانا في التفتيت والتجزئة، كوسيلة لمزيد من السيطرة والاستغلال.

٢ ـ ان أولئك الذين يدعمون ويسخرون عناصر الانفصال، تدفعهم في ذلك وطنيتهم الضيقة وأسلوب التنمية الذى اختاروه. انما يضربون بعملهم هذا، مطامح الشعبين الشقيقين المغربي والجزائرى في بناء وحدة المغرب العربي المرتكزة على أسس شعبية تقدمية ومتحررة.

ان اتخاذ انعدام الديموقراطية ببلادنا ذريعة لتدعيم عناصر الانفصال، هو ادعاء حق يراد به باطل. واننا نحن الاتحاديين نعرف أكثر من غيرنا مبلغ ديماغوجية هذا الادعاء، كما نعرف في الوقت نفسه كيف نربط ونميز جدليا بين مهام النضال الديموقراطي والنضال من أجل استكمال وحدة التراب الوطني.

٣ ـ ان التاريخ ليشهد ان حركة التحرير الشعبية التي أفرزتها نضالات شعبنا، بعد أن دهمها الاستقلال بالشكل الذى جاء به، قد أخذت على عاتقها مهمة الاستمرار في الكفاح من أجل تحرير بقية أجزاء ترابنا المغتصبة. الا أن المؤامرات التي تعرض لها جيش التحرير المغربي في أوائل الستينات، والتي يعرفها الجميع، قد حالت دون استكمال مهام التحرير بالاسلوب الذى يجتث جذور الامبريالية والاستعمار.

٤ ـ وان تصفية جيش التحرير المغربي، وأسلوب المساومة والمغازلة الذى اتبعه المغرب الرسمي بعد الاستقلال كوسيلة لاسترجاع بقية أجزاء ترابنا المغتصبة، بعيدا عن الجماهير، ان كل ذلك هو المسؤول الاول عما وصلت اليه الاوضاع في صحرائنا الحبيبةككل، وفي بقاء سبتة ومليلية والجزر الجعفرية تحت الاحتلال، وفي مقاضمة أجزاء ترابنا الشرقية.

٥ ـ وفي مواجهة هذه الاوضاع التي تزداد تأزما وتأزيما كل يوم بدل أن تطلق طاقات الجماهير ومبادراتها الخلاقة، للتصدى لما يجرى في الصحراء، وللقيام بدورها الاصيل في تحرير بقية الاجزاء المغتصبة، بدل كل ذلك نرى الحاكمين يصرون على الاستمرار في سياسة المساومة والمغازلة، سواء مع الاستعمار الاسباني، أو مع أولئك الذين يتآمرون على وحدة ترابنا، ومن جهة ثانية يعمد الحكم الى قمع منظمات الجماهير، ويرفض تلبية تطلعاتها الاجتماعية التي تعد شرطا أساسيا لكل مواجهة حقيقية لمهام التحرير، نموذجا وتعبئة.

ومن جهة أخرى نرى القوى التي تدعي الوطنية تبرهن عن عجزها على القيام بما يؤهلها لحمل هذه الصفة، تغليبا منها لمصالحها الانانية العاجلة عن مصلحة الوطن الكبرى، في حين يضيع أدعياء اليسار بين التمسح بالاعتاب أملا في التوزير ضمن المحظوظين، وبين الانغماس في التياسر بعيدا عن روح شعبنا وقضاياه الاساسية.

لهذا كله، وفي هذه الظروف الحاسمة التي يجتازها نضال شعبنا وقضيتنا الوطنية الكبرى، فاننا نوجه نداء حارا الى جماهير شعبنا المناضلة، ذات المصلحة الحقيقية في التحرير الشامل والوحدة، أن تعبئ كل طاقتها الذاتية رغما عن أعدائها الطبقيين لاستكمال رسالتها التاريخية، والوقوف بتحد واصرار في وجه كل مساومة أو تخاذل على درب التحرير الشامل والوحدة الكاملة لترابنا وشعبنا البطل.

كما نهيب بجماهير شعبنا في الجزائر الشقيق أن تضع يدها في اليد الممدودة لجماهيرنا من أجل الوقوف صفا متراصا في وجه كل الافكار الوطنية الضيقة والممارسات الخاطئة والمجانية لنصاعة تاريخنا النضالي المشترك، ومن أجل تخليص شعبينا من كل أنواع الاستغلال والقهر والتحكم، وبناء الديموقراطية في أفق وحدة المغرب العربي.

DIRECTEUR DE LA PUBLICATION : MAURICE BLANC
IMPRIMERIE : E3 EXPANSION.

COMMISSION PARITAIRE N° 60 800
DISTRIBUÉ PAR N.M.P.P.